



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

دور المالية الإسلامية في دعم الاستقرار الاقتصادي
(دراسة حالة السودان للفترة من 2003-2018م)

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

من إعداد الطلبة:

د. شرون عز الدين

• بن النية أحلام

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. أضيافية حدة	أستاذ محاضر - أ	20 أوت 1995 سكيكدة	مقيم أول
د. شرون عز الدين	أستاذ محاضر - أ	20 أوت 1995 سكيكدة	مقرا
أ. أرزيوقات مولود	أستاذ مساعد - أ	20 أوت 1995 سكيكدة	مقيم ثاني

السنة الجامعية: 2020/2019



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

دور المالية الإسلامية في دعم الاستقرار الاقتصادي

(دراسة حالة السودان للفترة من 2003-2018م)

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

من إعداد الطلبة:

د. شرون عز الدين

• بن النية أحلام

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أضيافية حدة	أستاذ محاضر_أ_	20 أوت 1995 سكيكدة	مقيم أول
د. شرون عز الدين	أستاذ محاضر_أ_	20 أوت 1995 سكيكدة	مقرا
أ.ارزيوقات مولود	أستاذ محاضر_أ_	20 أوت 1995 سكيكدة	مقيم ثاني

السنة الجامعية: 2020/2019



تشكرات

الحمد والشكر والثناء لله عز وجل

الذي وهبنا القدرة على إتمام هذا العمل المتواضع

وعلى تسهيل مشوارنا الدراسي.

نتقدم بجزيل الشكر لأستاذنا المشرف

"شرون عز الدين"

الذي قبل الإشراف علينا وكان دائم التوجيه والإرشاد والنصح لنا

كما نشكر كل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد

في إنجاز هذه المذكرة.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى شمعة لطلما احترقت من أجل إنارة دربي
بصلواتها ودعواتها وقرّة عيني التي جعل الله الجنة تحت أقدامها

"أمي الحنونة"

التي أنارت حياتي بضئائها
إلى من ضحى بكل شيء من أجلي، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

"أبي الغالي"

الذي ساعدني في مسيرتي وأوصلني إلى بر الأمان
وإلى من حبهم يجري في عروقي وإلى نور حياتي وسعادتي
إلى إخوتي الأحباء حفظهم الله لي ورعاهم

"هاني، محمد، طارق"

وإلى كل أفراد عائلتي وأسرتي الكريمة "بن النية"
وإلى كل من أحببتهم في الله وأحبوني صديقاتي
"ياسمين، وسيلة، أمينة، شيماء".

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور المالية الإسلامية في دعم الاستقرار الاقتصادي، وتم دراسة تجربة السودان خلال الفترة (2003-2018)، بالاعتماد على الأدوات المالية الإسلامية المتمثلة في صيغ التمويل الإسلامي والصكوك الإسلامية والمشتقات الإسلامية والتوريق الإسلامي في دعمها لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات والتضخم والبطالة.

كما تم دراسة سوق الخرطوم للأوراق المالية مع تحديد أهدافه، ومحاولة التطرق إلى مختلف الأدوات الإسلامية المطبقة في السودان المتمثلة في صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في المصارف السودانية والصكوك الحكومية السودانية، مع دراسة مختلف تطورات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 2003-2018م وذلك من خلال جداول ومنحنيات تحليلية.

وقد خلصت الدراسة أن الأدوات المالية الإسلامية أثر بشكل إيجابي على الاستقرار الاقتصادي خاصة في دعم تمويل المشروعات العامة للدولة والبنى التحتية، ولعبت دور في الحد من التضخم والبطالة بتطبيق مبادئها وفق الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، الاستقرار الاقتصادي، أدوات الهندسة المالية الإسلامية، مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

Résumé de l'étude:

Cette étude vise à définir le rôle de la finance islamique dans le soutien de la stabilité économique, et l'expérience du Soudan au cours de la période (2003-2018) a été étudiée, en s'appuyant sur les outils financiers islamiques représentés dans les formules de la finance islamique, les instruments islamiques, les dérivés islamiques et la titrisation islamique à l'appui des indicateurs de stabilité économique représentés En PIB, balance des paiements, inflation et chômage.

La Bourse de Khartoum a également été étudiée avec l'identification du volant d'inertie, et une tentative a été faite pour aborder les différents outils nobles qui sont absolus au Soudan représentés dans les formules de financement islamiques appliquées dans les banques soudanaises et les instruments du gouvernement soudanais, avec les bases de divers développements des indicateurs de stabilité économique au cours de la période 2003-2018, à travers des tableaux Profils analytiques.

L'étude a conclu que les instruments financiers islamiques ont un impact positif sur la stabilité économique, en particulier à l'appui de la différenciation des projets et infrastructures publics de l'État, et ont joué le rôle de l'inflation et du chômage en appliquant leurs principes conformément à la charia.

Mots clés: finance islamique, stabilité économique, outils d'ingénierie financière islamique, indicateurs de stabilité économique.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	تشكرات
II	إهداء
III	الملخص باللغة العربية
IV	الملخص باللغة الفرنسية
V	فهرس المحتويات
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
أ-ث	مقدمة عامة
الفصل النظري: المالية الإسلامية والاستقرار الاقتصادي	
5	تمهيد
6	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التمويل الإسلامي والاستقرار الاقتصادي
6	المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي
6	الفرع الأول: مفهوم التمويل الإسلامي
7	الفرع الثاني: خصائص التمويل الإسلامي
8	الفرع الثالث: كفاءة التمويل الإسلامي
8	الفرع الرابع: الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي
9	المطلب الثاني: أساسيات الاستقرار الاقتصادي
9	الفرع الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي
10	الفرع الثاني: أهداف الاستقرار الاقتصادي
11	الفرع الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي
14	المبحث الثاني: دعم الهندسة المالية الإسلامية للاستقرار الاقتصادي
14	المطلب الأول: الهندسة المالية الإسلامية
14	الفرع الأول: مفهوم الهندسة المالية الإسلامية

15	الفرع الثاني: خصائص الهندسة المالية الإسلامية
16	الفرع الثالث: أهداف الهندسة المالية الإسلامية
16	الفرع الرابع: أسباب الحاجة للهندسة المالية الإسلامية
18	المطلب الثاني: أدوات الهندسة المالية الإسلامية
18	الفرع الأول: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية
20	الفرع الثاني: الأوراق المالية الإسلامية (الصكوك الإسلامية)
22	الفرع الثالث: المشتقات المالية الإسلامية
23	الفرع الرابع: التوريق الإسلامي
26	المطلب الثالث: دور منتجات المالية الإسلامية في تحقيق محددات الاستقرار الاقتصادي
26	الفرع الأول: دور المنتجات الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)
27	الفرع الثاني: دور منتجات المالية الإسلامية في الحد من التضخم
28	الفرع الثالث: دور المنتجات الإسلامية في الحد من البطالة
31	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
31	المطلب الأول: الدراسات المحلية
32	المطلب الثاني: الدراسات العربية
34	المطلب الثالث: القيمة المضافة
35	خلاصة
الفصل التطبيقي: تجربة المالية الإسلامية في دعم الاستقرار الاقتصادي بالسودان	
37	تمهيد
38	المبحث الأول: تجربة السودان للتمويل الإسلامي
38	المطلب الأول: نشأة وتطور سوق الخرطوم للأوراق المالية
40	المطلب الثاني: أهداف سوق الخرطوم للأوراق المالية
41	المطلب الثالث: وظائف سوق الخرطوم للأوراق المالية
42	المبحث الثاني: أدوات المالية الإسلامية المطبقة في السودان
42	المطلب الأول: صيغ التمويل المصرفي الإسلامي في السودان

47	المطلب الثاني: الصكوك الإسلامية المطبقة في السودان
56	المبحث الثالث: دعم أدوات المالية الإسلامية مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في السودان من 2003-2018م
56	المطلب الأول: تطورات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في السودان من 2003/2018م
56	الفرع الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي في السودان من 2003 / 2018م
59	الفرع الثاني: تطو ميزان المدفوعات في السودان 2013-2018م
62	الفرع الثالث: تطور التضخم في السودان من 2003-2018م
64	الفرع الرابع: تطور البطالة في السودان من 2008-2017م
66	المطلب الثاني: دور أدوات المالية الإسلامية لدعم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في السودان
68	خلاصة
74-71	خاتمة
84-76	قائمة المراجع
93-86	قائمة الملاحق

قائمة الجداول


الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
25	أوجه الاختلاف بين التصكيك والتسنييد	1
43	نسب التدفقات التمويلية حسب الصيغ (النسب مئوية) للفترة 1999_2009م	2
44	نسب التدفقات التمويلية حسب الصيغ (النسب مئوية) للفترة 2010-2018م	3
53	أنواع الصكوك الإسلامية المتداولة في سوق الخرطوم للأوراق المالية	4
57	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2003/2018م	5
60	تطورات ميزان الكلي خلال الفترة 2003-2018م	6
62	تطورات معدلات نمو التضخم الكلي من 2003 إلى 2018م	7

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
43	نسب متوسط العام للتدفقات التمويلية حسب الصيغ التمويلية خلال الفترة 1999-2009م	1
45	نسب متوسط العام للتدفقات التمويلية حسب الصيغ التمويلية خلال الفترة 2010-2018م	2
57	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2003-2018م	3
60	تطور ميزان الكلي خلال الفترة 2003-2018م	4
63	تطور معدل نمو التضخم الكلي خلال الفترة 2003-2018م	5



مقدمة



مقدمة:

شكل موضوع المالية الإسلامية من المواضيع المهمة ضمن عمليات التحليل المالي الذي يكمل منظومة الاقتصاد الإسلامي، وحيث حققت المالية الإسلامية إنجازات واعدة، لتوفر لهم البديل المناسب عن المالية التقليدية التي لا تتوافق تعاملاتها مع الشريعة الإسلامية، والتي تهدف لإثبات مدى قدرة المالية الإسلامية على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، بما تبتكره من أدوات مالية إسلامية بإمكانها أن تستجيب لنمو حاجة الصناعة المالية الإسلامية ماليا ومصرفيا، وبصورة ذاتية وملائمة، وتتوافر فيها بكل الضوابط الشرعية والكفاءة الاقتصادية بعيدا عن محاكاة المنتجات المالية التقليدية.

فالتمويل الإسلامي يتضمن أدوات عديدة تمكنه من تحقيق الاستقرار الاقتصادي بوجود بعض العوامل الذاتية فيه وتحوله دون تعرضه للتقلبات الاقتصادية الحادة الذي نجدها في الاقتصاد الرأسمالي، كاستبعاد الربا عن النشاط الاقتصادي، وقيام الاستثمار على مبدأ المشاركة في الغرم والغنم، وتطبيق ضوابط متعلقة باستخدام الموارد الاقتصادية التي تعمل على تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي كتوجيه الموارد الاقتصادية بصورة متوازنة تتناسب مع أهداف الدولة الإسلامية. ومن الدول الإسلامية الذي انتهجت النظام المالي الإسلامي هي دولة السودان الذي اهتمت كثيرا بالصناعة المالية الإسلامية، من خلال الأدوات التي قدمتها المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في سوق الخرطوم للأوراق المالية الإسلامية، وطبقت هذه الأدوات لتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1- الإشكالية:

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو الآتي:

✓ ما هو الدور الذي تلعبه المالية الإسلامية في دعم الاستقرار الاقتصادي؟

ويمكن تجزئة هذا إلى تساؤلات فرعية كما يلي:

الأسئلة الفرعية:

✓ ما مفهوم التمويل الإسلامي والاستقرار الاقتصادي؟

✓ كيف يمكن لمنتجات المالية الإسلامية أن تدعم الاستقرار الاقتصادي؟

✓ ما هو واقع التمويل الإسلامي في السودان؟

2- الفرضيات:

انطلاقاً من التساؤلات السابقة عن هذه الدراسة تقوم على الفرضيات الآتية:

- ✓ التمويل الإسلامي عبارة عن أدوات وعمليات تحكمها ضوابط الشريعة الإسلامية في تعاملاتها أما الاستقرار الاقتصادي أي وقوع الاقتصاد في حالة استقرار دون أزمات.
- ✓ تستطيع منتجات المالية الإسلامية أن تدعم الاستقرار الاقتصادي باستخدام أدواتها وتطبيقها حسب الضوابط الشرعية.
- ✓ تعتبر تجربة السودان في التمويل الإسلامي تجربة ناجحة باعتبارها من الدول الإسلامية التي طبقت المنهج الإسلامي بالكامل.

3- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- ✓ التعريف كل من المالية الإسلامية وأهم الفروقات مع المالية التقليدية وأهم المؤشرات الاقتصادية.
- ✓ توضيح أهم الأدوات التي تستخدمها المالية الإسلامية.
- ✓ إبراز دور المنتجات الإسلامية في دعم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.
- ✓ محاولة تقييم المنتجات الإسلامية وكفاءتها الإستخدامية في الاقتصاد.

4- أهمية الموضوع:

تعد المالية الإسلامية ومدى فعاليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من أهم الموضوعات الحديثة في الاقتصاديات الحديثة من خلال :

- ✓ زيادة المعرفة المكتسبة للباحثين.
- ✓ حيوية الموضوع في محاولة إبراز مصداقية المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

5- أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة دوافع ومبررات لاختيار هذه الموضوع أهمها :

- ✓ حداثة الموضوع وقلة الدراسات التي تناولته.
- ✓ اهتمامي الشخصي بالمالية الإسلامية وذلك لأنها تطبق وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ فضول معرفة الاجتهادات التي استخدمها المالية الإسلامية في دعم الاستقرار الاقتصادي.

6- منهج واستخدامات الدراسة:

من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات الرئيسية والفرعية تم الاعتماد على مجموعة من النماذج من بينها:

✓ استخدام المنهج الوصفي: من خلال عرض المفاهيم الأساسية للمالية الإسلامية والاستقرار الاقتصادي.

✓ المنهج المقارن: إبراز مختلف الفروقات بين الهندسة المالية الإسلامية والهندسة المالية التقليدية.

✓ المنهج التاريخي: اعتمد هذا المنهج لتتبع البعد التاريخي لنشأة سوق الخرطوم للأوراق المالية وتطورات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في السودان وتطور الصكوك الحكومية والصيغ التمويلية.

7- حدود الدراسة:

من حيث الجانب النظري تناولنا مختلف المفاهيم حول التمويل الإسلامي والاستقرار الاقتصادي والهندسة المالية الإسلامية، أما فيما يخص البعد المكاني تم تطبيق دراستنا على تجربة السودان باعتبارها من الدول الإسلامية التي قامت بتحويل نظامها الإسلامي بالكامل، وتم تخصيص فترة الدراسة 2003-2018م.

8- صعوبات الدراسة:

من خلال الدراسة واجهتنا بعض الصعوبات منها:

✓ صعوبة الحصول على المصادر حول الموضوع.

✓ ندرة المراجع المتعلقة بتطور المؤشرات الاقتصادية في السودان.


9- تقسيمات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى النتائج تم تقسيم البحث إلى مقدمة وفصلين (نظري وتطبيقي) وخاتمة.

الفصل النظري: تم عرض النظريات حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان مفاهيم عامة حول التمويل الإسلامي والاستقرار الاقتصادي، أما المبحث الثاني دعم الهندسة المالية الإسلامية للاستقرار الاقتصادي، المبحث الثالث بعنوان الدراسات السابقة.

الفصل التطبيقي: تم عرض التطبيقي حول التجربة السودانية 2003-2018م حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تجربة السودان للتمويل الإسلامي، أما المبحث الثاني بعنوان الأدوات المالية الإسلامية

المطبقة في السودان، والمبحث الثالث دعم أدوات المالية الإسلامية مؤشرات الاستقرار الاقتصادي 2003-
2018



الفصل النظري

تمهيد:

إن أسلوب التمويل الإسلامي أسلوب متميز عن غيره من الأساليب التقليدية، فمبادئه تصب في مجملها إلى تحقيق العدالة وتقاسم الربح والخسارة عملاً بمبدأ الغنم بالغرم، وكذا تحريم الربا وما ينتج عنه من توزيع غير عادل للثروة وعواقب وخيمة من الناحية الاقتصادية.

كما تعتبر الاستقرار الاقتصادي من أهداف المالية الإسلامية تشير إلى تحقيق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار وتحقيق معدل نمو مستقر.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

- **المبحث الأول:** مفاهيم عامة حول الاستقرار الاقتصادي والتمويل الإسلامي.
- **المبحث الثاني:** دعم مالية الإسلامية للاستقرار الاقتصادي.
- **المبحث الثالث:** الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التمويل الإسلامي والاستقرار الاقتصادي.

يمثل التمويل الإسلامي نوع من التمويل محكوم بمجموعة من القوانين وقواعد الشريعة الإسلامية ويعتبر عنصراً أساسياً في توفير الأموال كما يساهم في تقوية الثقة بين البنك وعملائه، بتجنب المعاملات الربوية لتحقيق أهداف استثمارية.

سننتظر في هذا المبحث أساسيات كل من التمويل الإسلامي والتعريف بالاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي.

يعتبر التمويل الإسلامي من أهم المعالم في الحياة الاقتصادية وبذلك نجد أي مشروع اقتصادي بحاجة إلى التمويل الإسلامي، وكثيراً ما يقدمه على أنه التمويل الذي لا يقوم على مبدأ الاقتراض بالفائدة حيث يعتبر تحريم الربا هو النقطة المركزية في التمويل الإسلامي.

وسوف نتعرض في هذا المطلب مفهوم التمويل الإسلامي وخصائصه والفرق بينه وبين التمويل التقليدي.

الفرع الأول: مفهوم التمويل الإسلامي.

التمويل الإسلامي مكونة من كلمتين: التمويل مشتق من كلمة المال، الإسلامي مشتق من كلمة الإسلام.

أولاً: تعريف التمويل الإسلامي لغة

التمويل: ما ملكته من جميع الأشياء، وملت بعدنا بمال، وملت وتمولت كله، كثر مالك¹.
الإسلام: من الشريعة إظهار الخضوع وإظهار الشريعة والتزام ما أتى به النبي صلى الله عليه وسلم، وبذلك يحقن الدم ويستدفع المكروه، وما أحسن ما اختصر ثعلب ذلك فقال: الإسلام باللسان والإيمان بالقلب².

ثانياً: تعريف التمويل الإسلامي اصطلاحاً

✓ هو تقديم السلع والخدمات أو وسائل الدفع مع تأجيل البذل المقابل أو بدون بدل أصلاً ويكون التمويل لأهداف إنتاجية أو استهلاكية أو ربحية أو تبرعية كما يتحوط التمويل الإسلامي بثلاث قواعد أساسية وهي: التملك والواقعية والمشاركة في الربح والخسارة³.

¹ - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، دار المعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، ج11 ص636.

² - المرجع نفسه، ص2080.

³ - سياسة جدي، دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015، ص7.

✓ تعريف منذر قحف : تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الإسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد نتيجة الأحكام الشرعية¹

وحسب التعاريف السابقة نتوصل إلى التعريف الشامل:

التمويل الإسلامي عبارة عن تقديم الخدمات المالية التي يتم أدائها حسب المبادئ المستمدة من قواعد الشريعة الإسلامية و أصولها.

الفرع الثاني: خصائص التمويل الإسلامي.

للتمول الإسلامي خصائص تؤدي إلى ظهور الفروق الأساسية بينه وبين التمويل التقليدي الربوي القائم على أساس الفائدة أخذاً وعطاءً، ومن بين الخصائص هي:

• **استبعاد التعامل بالربا أخذاً وعطاءً:** تستند هذه الخاصية إلى القاعدة الإسلامية الخاصة بحرمة الربا وحرمة التعامل به وذلك في قوله عز وجل: ﴿ وأحل الله البيع وحرم ﴾ (275) البقرة.²
وتوجد خاصيتين تتمثل في:³

• **الغرم بالغنم (العائد المتوقع) غير المحدد سلفاً:** تعتبر هذه القاعدة الفقهية (الغرم بالغنم) التي يعمل بها نظام التمويل الإسلامي بشكل أساسي.

• **اعتماده الربح بدل الفائدة:** يعد تعويض الممول بالربح الناتج عن المشاركة بديلاً للفائدة (الربا) أهم ما يميز التمويل الإسلامي عند التمويل التقليدي.

¹ - منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، تحليل فقهي واقتصادي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الأولى 1991، ص12.

² - خاطر سعدية، التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة محمد بن احمد، وهران، 2014 / 2015، ص155.

³ - يعرب محمود إبراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، دار النشر، الطبعة الأولى، الأردن، ص 43-45.

الفرع الثالث: كفاءة التمويل الإسلامي.

التمويل الإسلامي أكثر كفاءة من التمويل بالفائدة من عدة جوانب:¹

- 1- آلية التعاقد، حيث يتم في التمويل الإسلامي من خلال عقد واحد، بينما يتطلب عقدين في التمويل بالفائدة.
- 2- توظيف الموارد، حيث يتم الالتزام بسداد الدين في وقته دون السماح بأرباح أو عوائد مقابل التأخير، مما يتيح توظيف رأس المال في مشاريع وأنشطة اقتصادية أخرى، بخلاف التمويل بالفائدة الذي لا يتطلب السداد ومن ثم لا يرفع من كفاءة التوظيف.
- 3- تكلفة التمويل، حيث تصبح التكلفة الفعلية للتمويل في التمويل الإسلامي أقل منها في التمويل بالفائدة إذا أخذنا في الاعتبار مجموع الفوائد التأجيرية وتكاليف خدمة الدين والجدولة وما يتصل بها.

الفرع الرابع: الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي.

يختلف التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي اختلافا جوهريا من حيث طبيعة كل منهما وبعد أن تطرقنا إلى الخصائص يمكننا استخلاص أهم الفروقات والمتمثلة في²:

- يساعد التمويل الإسلامي على توسيع دائرة المشاركة بحيث تتاح لعدد غير قليل من صغار الممولين في أسهم الشركات والقطاعات الإنتاجية المختلفة على عكس التمويل التقليدي الذي يؤدي إلى تضيق قاعدة المشاركة وحصر الملكية بفئة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال.
- يتحمل رب المال في التمويل الإسلامي الخسارة في حالة عدم وجود تقصير أو إهمال من جانب العامل بينما لا يتحمل رب المال في التمويل التقليدي أي خسارة.
- ترتبط الزيادة التي يحصل عليها رب المال والعامل في التمويل الإسلامي بمقدار الربح المتحقق من الاستثمار المشترك بين الطرفين ووفق النسب المتفق عليها، بينما التمويل التقليدي لا علاقة للممول بالربح والخسارة.

وحسب الملحق رقم (01): موضحة أهم الفروقات بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي.

ويتضح أن التمويل الإسلامي يختلف كليا عن التمويل التقليدي كونه مرتبط بمبادئ الشريعة الإسلامية.

¹ - سامي بن إبراهيم السويلم، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز، الطبعة الأولى، بيروت 2013، ص108.

² - يعرب محمود إبراهيم الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص48.

المطلب الثاني: أساسيات الاستقرار الاقتصادي.

يعد مصطلح الاستقرار الاقتصادي من المفاهيم القديمة في الفكر الاقتصادي، فقد أثار أهمية كبيرة بين المفكرين الاقتصاديين حيث سنتناول في هذا المطلب مفهوم الاستقرار الاقتصادي وبعض مؤشرات المتمثلة بالنواتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات والتضخم والبطالة.

الفرع الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي.

الاستقرار الاقتصادي مكونة من كلمتين: الاستقرار، الاقتصاد.

أولاً: تعريف الاستقرار الاقتصادي لغة.

استقرار: مأخوذة من مادة (ق ر ر) الشيء في المكان: أقره والشيء في محله: تركه قارا.¹

الاقتصاد: علم يبحث في كل ما يتعلق بالثروة والمال والتكسب والتملك والإنفاق.²

ثانياً: تعريف الاستقرار الاقتصادي اصطلاحاً.

✓ يعرفه صندوق النقد الدولي: بكونه الوضعية التي تمكن الدولة من تقياد الأزمات الاقتصادية والمالية وتجنب التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي والتضخم المرتفع والتقلب المفرط في أسعار الصرف والأسواق المالية.³

✓ هي تجنب بطالة الموارد الإنتاجية في حالة الانكماش وتجنب الفائض في الطاقة الإنتاجية في مرحلة الانتعاش.⁴

✓ هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة. وتقياد التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الحقيقي.⁵

¹ - شوقي صنف، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، 2004م، ص724.

² - أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، حقوق الطبع محفوظة، م1987، ص36.

³ - هبة عبد المغنم، أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح سياسات الاستقرار، صندوق النقد العربي، يناير 2012م، ص3.

⁴ - نغم حميد عبد الخضر، قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 21، 2016م، ص8.

⁵ - عجلان صباح، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018-2019م، ص74.

وحسب التعاريف السابقة نتوصل إلى التعريف الشامل:

الاستقرار الاقتصادي: هو مجموعة من الإجراءات والتوجيهات والآليات التي تعمل على تحقيق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي كتحقيق استقرار الأسعار، وتحقيق مستوى التشغيل الكامل.

الفرع الثاني: أهداف الاستقرار الاقتصادي.

تتلخص أهداف الاستقرار الاقتصادي بالنقاط التالية:¹

1- تحقيق العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل، وتعني العمالة الكاملة استخدام جميع موارد المجتمع استخداماً أمثل وأكمل وعدم وجود بطالة، أي أن معدل البطالة تقريباً يساوي صفراً أو ضرورة وجود مستوى معين من البطالة يسمى بالمعدل العادي أو الطبيعي للبطالة.

2- تحقيق الاستقرار في الأسعار، أي زيادة الأسعار لتغطية الزيادة في تكاليف الإنتاج ولا يعني بالضرورة تحقيق معدل تضخم يساوي صفراً، وإنما يعني المحافظة على معدل تضخم ثابت في الأسعار يساوي الزيادة في التكاليف.

3- تحقيق نمو اقتصادي مستقر، أي حدوث زيادة مستمرة في الدخل الكلي الحقيقي مع مرور الزمن على أن يكون معدل الدخل الكلي الحقيقي وليس في النمو السكاني.

ويعتبر الاستقرار الاقتصادي من المنظومة متعددة العناصر متشابكة الأبعاد ومتنوعة الأنشطة تشكل في مجملها مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي.

ويترجمها المربع السحري كالدور الموضح من الملحق رقم (02).

¹ - علاء حامد فيصل النائلي، السيولة العامة وأثرها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2000-2015)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2017، ص 25.

الفرع الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

لغرض استكمال مفهوم الاستقرار الاقتصادي يمكن التعبير عنه في مؤشراتته وذلك لإعطاء صورة واضحة وكاملة وسنتناول بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وهي: الناتج المحلي الإجمالي، ميزان المدفوعات، التضخم البطالة.

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي.

ويشمل الناتج المحلي الإجمالي على السلع والخدمات المنتجة خلال الفترة الجارية فقط، أي أنه مقياس لتدقق الناتج من خلال فترة معينة، وعلى هذا فإن المبادلات السوقية التي تختص سلع تم إنتاجها في فترات سابقة لن تدخل ضمن حساب (GPS) وكذلك المبادلات في الأصول المالية مثل: الأسهم والسندات لعدم ارتباطها مباشرة بالإنتاج الجاري من السلع والخدمات.¹

تكمن أهميته في الاقتصاد الكلي من كونه مؤشراً رئيسياً لتحديد الكثير من الحقائق في هذا الاقتصاد، حيث يتم متابعة التقلبات (الدورية وغير الدورية)، قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وتشخيص واقع الاقتصاد موضوع الدراسة ومقارنته بالاقتصاديات الأخرى من حيث التخلف أو التقدم في كفاءة النمو، وتشخيص واقع النظام الاقتصادي من خلال تحديد العلاقة أو النسبة بين القطاعين العام والخاص باستخدام مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.²

إنه من أهم المؤشرات التي تعطي صورة رقمية للنشاط الاقتصادي في مجتمع ما، ويعد مؤشراً يدل على مستوى المعيشة لذلك أصبح الناتج المحلي الإجمالي للمجتمع هو محور اهتمام الباحثين الاقتصاديين من حيث تتبع معدلات نمو الناتج.

¹ - أحمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم الاقتصادية كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003/2004، ص9.

² - معتز آدم عبد الرحيم محمد، تقييم أثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدل الناتج المحلي الإجمالي، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، ديسمبر، ص54-55.

ثانياً: ميزان المدفوعات.

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي يحصى كل المعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم من خلال فترة زمنية تحدد عادة سنة واحدة، بين المتعاملين الاقتصاديين المقيمين في البلد المعني وبقية العالم أي المتعاملين غير المقيمين، ويترتب على أساسه حقوق والتزامات على هذه الدولة.¹ يستخدم ميزان المدفوعات لوصف حالة العلاقات الاقتصادية للدولة ومن أخبارها عن المركز الاقتصادي الدولي التي تحتله للمساعدة في الوصول إلى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية والتمويل الخارجي، حيث يعتبر حساب مختصر يضم جميع المعاملات المتعددة بين المقيمين في الدولة وباقي أنحاء العالم بشكل إجمالي وموجز.²

يعتبر أحد أهم المؤشرات الاقتصادية وذلك أن للبيانات الموجودة داخله دلالتها الخاصة والتي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات كما يسمح للسلطات العامة بمعرفة وتحليل وضعية الاقتصاد الوطني.³

ثالثاً: التضخم.

يعد التضخم أحد الظواهر الاقتصادية الهامة التي تواجهها الدول، ويعتبر مشكلة خطيرة لأنه يعبر عن أحد الحالات عدم التوازن في البنيان الاقتصادي.

تعتبر ظاهرة التضخم من الظواهر المتشعبة الجوانب والمتعددة الاتجاه حيث تطرقت لها الكثير من المدارس فمفهوم التضخم مهمة صعبة لأن فيه الكثير من الغموض والمتناقضات، إلا أن المفهوم المنتشر بين جل العلماء هو: الارتفاع غير الطبيعي للأسعار ولهذا عندما يستعمل مصطلح التضخم دون الإشارة إلى ظاهرة أو حالة معينة فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار.⁴

¹ - حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير للعلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك وتأمينات قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري-قسنطينة-، 2004-2005، ص4.

² - وليد عيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، متاح على الموقع www.cbi.iq.com، تاريخ الإطلاع 2020/06/06، على الساعة: 15:00.

³ - بن طرية حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2014/1970م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة- 2016-2017م، ص3.

⁴ - طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018-2019، ص14.

ويعرف التضخم هو كل زيادة في كمية النقود المتداولة يترتب عليها زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي للسلع و الخدمات في فترة زمنية معينة يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار.¹

رابعاً: البطالة.

تعتبر البطالة من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي واجهت مختلف الاقتصاديات في العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة، بالرغم من اختلاف مضمونها في كل هذه الاقتصاديات، وقد أصبحت تمثل أحد التحديات الأساسية للنظام العالمي الجديد في ظل العولمة، وقد احتل البحث في أسبابها وسبل مواجهتها مكانة مهمة ومميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي على اختلاف مدارس واتجاهاته.²

وترجع مشكلة البطالة بسبب الزيادة الهائلة في معدل النمو السكاني وارتفاع معدلات الحياة وارتفاع متوسط الأعمار، وأيضاً التطور التكنولوجي أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العاملين، وكذلك الزيادة المطردة في أعداد الخريجين بمعدلات متضاعفة عما كانت عليه في السنوات الماضية بسبب التوسع الشديد في سياسة القبول في التعليم رغم قصور الإمكانيات.³

ويقصد بالبطالة هي حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولم يجدوه أو هي كما يراها البعض على أنها الفرق بين كمية العمل المعروضة وكمية العمل المأجور.⁴

¹ - حلقوم الحاج، دراسة أثر التضخم المعلوماتي المحاسبي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص7.

² - فارق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد باب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، ربيع الأول 1435هـ، ص229.

³ - طارق عبد الرؤوف عامر، ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع، جميع الحقوق محفوظة، الطبعة العربية المالية، 2015، ص21.

⁴ - علاء حامد فيصل النائلي، السيولة العامة وأثرها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ص25.

المبحث الثاني: دعم المالية الإسلامية لاستقرار الاقتصاد.

سنوضح في هذا المبحث الأدوات التي تمارسها الهندسة المالية الإسلامية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: الهندسة المالية الإسلامية.

للهندسة المالية الإسلامية دور كبير في تصميم عقود واستراتيجيات مالية مبتكرة فهي صناعة ناشئة مقارنة بنظيرتها التقليدية ولكن تكون منافسة لها لذلك فهي بحاجة إلى ابتكار وتطوير منتجات وأدوات مالية إسلامية تثبت مصداقيتها وقدرتها على مواجهة مشاكل التمويل ضمن أحكام الشريعة الإسلامية. وسوف نتطرق في هذا المطلب أساسيات الهندسة المالية الإسلامية والأدوات التي تستخدمها.

الفرع الأول: مفهوم الهندسة المالية الإسلامية.

مصطلح الهندسة المالية الإسلامية مكونة من ثلاث كلمات: (هندسة، مالية، إسلامية) حيث سأقوم بتعريفها تعريف منفرد.

أولاً: تعريف الهندسة المالية الإسلامية لغة

الهندسة: علم الهندسة هو النظر في المقادير على الإطلاق والمهندس مقدر مجاري القنى حيث تحفز، واسم الهندسة، مشتق من الهذاز، معرب، أب أذاز، فأبدلت الزاي نسبياً، لأنه ليس لهم دال بعده زاي.¹
المالية: نسبة إلى المال هو: ماملكته من جميع الأشياء، وملت بعدنا بمال، وملت وتمولت كله، كثر مالك.²
الإسلام: من الشريعة إظهار الخضوع وإظهار الشريعة والتزام ما أتى به النبي صلى الله عليه وسلم، وبذلك يحقن الدم ويستدفع المكروه، وما أحسن ما اختصر ثعلب ذلك فقال: الإسلام باللسان والإيمان بالقلب.³

ثانياً: تعريف الهندسة المالية الإسلامية اصطلاحاً

✓ هي مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في ضمن أحكام الشريعة الإسلامية.⁴

1- أحمد الشرباصي، مرجع سبق ذكره، ص 493.

2- أبو الفضل جمال الدين منظور، مرجع سبق ذكره، ص 636.

3- المرجع نفسه، ص 2080.

4- هناء محمد هلال الحنيطي، دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة المالية، مؤتمر حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة، عمان-الأردن، جامعة العلوم الإسلامية، ديسمبر 2010، ص 7.

✓ الهندسة المالية الإسلامية تتضمن ابتكار أدوات مالية وآليات تمويلية جديدة، وابتكار حلول جديدة وابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل: إدارة السيولة أو الديون، أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع، بالإضافة إلى أن تكون الابتكارات المشار إليها سابقاً، سواء في الأدوات أو العمليات التمويلية موافقة للشرع مع الابتعاد بأكبر قدر ممكن عن الاختلافات الفقهية مما سيميزها بالمصادقية الشرعية.¹

وحسب التعاريف السابقة نتوصل إلى التعريف الشامل:

الهندسة المالية الإسلامية هي عملية التطوير وابتكار لمنتجات مالية إسلامية تجسد خاصية الاقتصاد الإسلامي، وتتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني: خصائص الهندسة المالية الإسلامية.

تمتاز الهندسة المالية الإسلامية من الأدوات التي تبتكرها أو تطورها بميزتين²:

• **المصادقية الشرعية:** ويقصد بها أن تكون المنتجات الإسلامية متوافقة مع الشرع، ويتضمن ذلك الخروج من الخلاف الفقهي قدر المستطاع.

• **الكفاءة الاقتصادية:** يقصد بها أن تحقق مقاصد المتعاملين بأقل قدر ممكن من التكاليف الإجرائية أو التعاقدية، فيتطلب مع تسارع وتيرة الحياة الاقتصادية المعاصرة، والتقدم التقني في عالم الاتصالات والمعلومات تطوير أساليب التعامل الاقتصادية إلى أقل ممكن من الالتزامات والقيود.

وتوجد خاصية أخرى تتمثل في:³

• **الابتكار الحقيقي بدل التقليد:** يعتبر التنوع المتوفر في المنتجات المالية الإسلامية تنوعاً حقيقياً وليس صورياً كما في أدوات الهندسة المالية، حيث أن كل أداة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن غيرها من الدول الأخرى، سواء تعلق الأمر بالمخاطر الضمانات أو التسعير، وهذا منطلق أن المقصود بالهندسة المالية هو ما يلبي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية، وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار.

¹ محمد كريم قروف، الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع... ورهانات المستقبل، يومي 23 و 24 فيفري 2011، غرداية، ص 11.

² مرضي بن مشوح العنزي، الهندسة المالية الإسلامية، دار الكتاب والنشر، الطبعة الأولى، 2015، ص 39.

³ مختار بونقاب، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد 5، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 50.

الفرع الثالث: أهداف الهندسة المالية الإسلامية.

تسعى الهندسة المالية الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:¹

- توفير منتجات مالية إسلامية ذات جودة عالية تعتبر كبديل شرعي للمنتجات المالية التقليدية، تمتاز بالمصادقية الشرعية.
- تحقيق الكفاءة الاقتصادية، يمكن للمنتجات المالية زيادة الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر، وتخفيض تكاليف المعاملات، وتخفيض تكاليف الحصول على معلومات وعمولات الوساطة والسمسرة.
- تحقيق عوائد مجزية للمستثمرين وتوزيع مصادر الربحية.
- المساهمة في إنعاش الاقتصاد وذلك بالاستفادة من رؤوس الأموال التي تعزف عن المشاركة في المشاريع التي تمول ربويا.

وهناك أهداف أخرى تتمثل في:²

- المساعدة في إدارة وتحقيق الموائمة بين العوائد والمخاطرة والسيولة لدى الشركات والمؤسسات المالية.
- لمساعدة في تطوير أسواق المال المحلية والعالمية من خلال إيجاد أوراق مالية إسلامية.
- توفير تمويل مستقر وحقيقي ومن موارد موجودة أصلا في الدورة الاقتصادية مما يقلل من الآثار التضخمية.
- توفير حلول شرعية مبتكرة لإشكالات التمويل وتقليل مخاطر الاستثمار بتتويع صيغه.

الفرع الرابع: أسباب الحاجة للهندسة المالية الإسلامية.

تبرز الحاجة إلى المالية الإسلامية، في البحث عن حلول مالية إسلامية من عدة جوانب:

- **النشاط على قواعد الشريعة الإسلامية :** إن قواعد الشريعة الإسلامية الخاصة بالتبادل وإن كانت معدودة لكنها منضبطة ومحددة، وعليه فإن قبول التعاملات التي تلبي احتياجات الناس بصورة كفؤة اقتصاديا يظل مرهونا بعدم منافاته لهذه القواعد، وفي نفس الوقت إدراك وتقدير لاحتياجات الناس الاقتصادية، والجمع بين

¹- هناء محمد هلال الحنيطي، مرجع سبق ذكره، ص11.

²- مكاحلية محي الدين، منتجات الهندسة المالية الإسلامية كمنهج بديل لتحقيق التنمية في منظور إسلامي-إضاءة على التجربة الماليزية- جامعة 08/ماي/1995، قالمة، ص3.

هذين قد يتطلبان قدرًا من البحث والعناية حتى يمكن الوصول للهدف المستورد، فالهندسة المالية مطلوبة للبحث عن الحلول التي تلبي حاجيات الاقتصاديات مع استيفاء القواعد الشرعية.¹

- **تطور المعاملات المالية:** تجمع المعاملات في الإسلام بين الثبات والتطور أو المرونة، فالربا والغش والاحتكار من الأشياء التي حرمها الإسلام منذ أربعة عشر قرناً، ومهما اختلفت الصور والأشكال فليس لأحد أن يحل صورة مستحدثة أو شكلاً جديداً مادام في جوهره يدخل تحت ما حرّمته الشريعة الإسلامية.²
- **المنافسة من المؤسسات المالية التقليدية:** هو وجود المؤسسات المالية الرأسمالية، ونموها إلى درجة فرضت قدرًا كبيراً من التحدي على الاقتصاد الإسلامي، فالحلول التي يقدمها المسلمون لا يكفي أن تكون عملية فحسب، بل يجب مع ذلك أن تحقق مزايا مكافئة لتلك التي تحققها الحلول الرأسمالية.³

وهناك دوافع لوجود الهندسة المالية الإسلامية:⁴

- سد الفجوة بين طلب التمويل أو عرضه، أو بمعنى آخر تساعد المالية الإسلامية على التماشي مع النمو الكبير الذي يعرفه التمويل الإسلامي كازدياد عدد المؤسسات المالية الإسلامية وازدياد الاحتياجات التمويلية سواء للأفراد أو الشركات أو الحكومات.
- البحث عن البديل للهندسة المالية التقليدية خاصة بعد أن اتضح أن الابتكار من خلال الهندسة المالية أدى إلى اضطرابات النظام المالي.
- المنافسة من المؤسسات المالية التقليدية التي فرضت على المؤسسات الإسلامية قدرًا من التحدي جعل الاقتصاد الإسلامي بأكمله على المحك.

¹ - محمد علي يوسف يونس الهواملة، الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير العمل المصرفي، متاح على الموقع www.alftaa.jo، تم الاطلاع عليه يوم: 10\01\2020، الساعة 14:00

² - مرادسي احمد، بوطبة صبرينة، الهندسة المالية الإسلامية كآلية لتوفير التمويل المصرفي الإسلامي، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ص4.

³ - عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، الاقتصاد الإسلامي، العدد2، جامعة حسيبة بن علي الشلف، الجزائر، 2007 ص27.

⁴ - عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية بالمؤسسات الإسلامية، متاح على الموقع www.Linkedin.com، تم الاطلاع عليها يوم 03\01\2020، على الساعة 15:00.

المطلب الثاني: أدوات الهندسة المالية الإسلامية.

سوف نقوم بتقديم الأدوات التي تستخدمها الهندسة المالية الإسلامية المتمثلة في: صيغ التمويل في للبنوك الإسلامية والأوراق المالية الإسلامية (الصكوك) والمشتقات المالية الإسلامية والتوريق الإسلامي (التصكيك).

الفرع الأول: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية.

تخضع أدوات عمل البنوك الإسلامية مبدئياً لقواعد الشريعة الإسلامية وعليه فإن البنوك الإسلامية تمارس كل الأعمال البنكية ولكن دون أن تدخل فيها عنصر الفائدة، فهي تعمل بصيغ تتوافق مع مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر كالمضاربة والمشاركة وإلى حينها صيغ التمويل التي تعتمد على هامش الربحي كالمرابحة والسلم والاستصناع والإجارة وتتمثل هذه الصيغ في:

1- صيغ التمويل القائمة على المشاركة في العائد: تتمثل في المضاربة والمشاركة والتمويل بالمزارعة والمساقاة.

- التمويل بالمضاربة: هو عقد بين طرفين، يقدم البنك بموجبه المال للطرف الآخر للعمل به بهدف الربح، على أن يتم توزيع هذا الربح بينهما بنسب متفق عليها مسبقاً، أما الخسارة فيتحملها صاحب المال، يعرف صاحب المال برب المال أما العامل فيسمى بالمضارب.¹
- التمويل بالمشاركة: هي عقد بين شخصين أو أكثر على الاشتراك في رأس المال والربح أو استقرار الشيء له قيمة مالية بين مالكين فأكثر لكل واحد أن يتصرف تصرف التملك، ولا يشترط المساواة في حصص الأموال بين الشركاء، أو المساواة في العمل أو في المسؤوليات ونسب الأرباح أما الخسارة فهي فقط بنسب حصص رأس المال.²
- التمويل بالمزارعة والمساقاة:³

✓ التمويل بالمزارعة: هي شراكة بين طرفين، يقدم أحدهما الأرض ويقدم الثاني الجهد والعمل على المزروع على أن يشتركا بجزء شائع من المحصول حسب الاتفاق.

¹ - يورغدة حسين، درحمون حنان، التأصيل النظري لصيغة التمويل بالسلم وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، العدد 16، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف، الجزائر، 2016، ص 21.

² - عقون فتحة، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 5.

³ - حريري عبد الغنى، الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 3، العدد 5، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017، ص 67.

✓ **التمويل بالمساقاة:** هي دفع الرجل إلى آخر شجرة يسقيه ويعمل سائر ما يحتاج إليه بجزء من ثمر ذلك الشجر، والمراد بالشجر كل نبات تبقى أصوله في الأرض أكثر من سنة.

2- صيغ التمويل القائمة على المديونية في البنوك الإسلامية:

- **التمويل بالمرابحة:** هي البيع برأس المال وربح معلوم، وهي إحدى صور بيع الأمانة المعروفة في الشريعة الإسلامية التي تختلف عن بيع المساومة، وأن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة، ويشترط عليه ربحاً ما للدينار أو الدرهم.¹
- **التمويل بالسلم** هو عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها التمويل بالشراء المسبق لتمكين البائع من الحصول على التمويل اللازم، فهو بيع أجل بعاجل، فالأجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد، والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري.²
- **التمويل بالإستصناع** هو عقد بين طرفين، يقوم أحدهما بموجب هذا العقد بصيغ شيء محدد الجنس والصفات للطرف الآخر، على أن تكون المواد اللازمة للصيغ عند الصانع وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع وهو طالب الصناعة، إلى الصانع وهو البنك.³
- **التمويل بالإجارة** هو عقد إيجار مقرون بوعدهم البيع يقوم بموجبه المتعاقدين بإيجار شيء إلى آخر لمدة معينة يكون للمستأجر عند انقضائها خيار شرائها بسعر معين.⁴

¹ - قنتيبة عبد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، دار النقاش للنشر والتوزيع، الأردن، 2003م ص78.

² - صالح صالح، عبد الحليم غربي، دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي الثاني: الأزمة المالية الرهنة والبدائل المالية والمصرفية، يومي 5-6 ماي 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، الجزائر، ص3.

³ - بورغدة حسين، درحمن حنان، مرجع سبق ذكره، ص219.

⁴ - حبيب بن بايرر، عبد القادر عبد الرحمن، تطبيقات صيغ التمويل المصرفي الإسلامي القائمة على مبدأ الدين التجاري، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، ص11.

الفرع الثاني: الأوراق المالية الإسلامية (الصكوك الإسلامية).

تعتبر الصكوك الإسلامية من الأدوات المالية الإسلامية الأكثر انتشاراً ومن أبرز أدواتها، حيث ظهرت كبديل شرعي للسندات التقليدية التي تقوم على أساس الفائدة الربوية المحرمة شرعاً.

أ- تعريف الصكوك الإسلامية:

هي تحويل مجموعة من الأصول المدرة للدخل غير السائلة إلى صكوك غير قابلة للتداول مضمونة بهذه الأصول ومن ثم بيعها في الأسواق المالية مع مراعاة ضوابط للتداول ويمكن اعتبارها على أنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أو نشاط استثماري مباحاً شرعياً، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامي مع الالتزام بالضوابط الشرعية.¹

ب- خصائص الصكوك الإسلامية:

أهم الخصائص التي اختلفت بها الصكوك الإسلامية عن باقي أنواع الأدوات الاستثمارية هي:²
- عدم قبول التجزئة: بمعنى إن الصك لا يجرى في مواجهة المؤسسة حتى إن كانت ملكية الصك الواحدة تابعة لشخص بسبب حالات الإرث أو غيرها، وفي هذه الحالة يجب أن يكون شخص واحد كمثل لهم أمام المؤسسة.

- قابليتها للتداول: تتعدد صيغ الصكوك بتعدد صيغ التمويل الإسلامية وعليه فهناك صكوك قابلة للتداول مثل: صكوك المضاربة والمشاركة والإجارة، وأنواع غير قابلة للتداول مثل: صكوك المرابحة، إذ قد يتم تداولها في لحظة معينة تمثل الصكوك بضاعة، ولكن عندما تتحول إلى دين في ذمة الغير فلا يصح تداوله.

ج- أنواع الصكوك الإسلامية:

يوجد عدة أنواع للصكوك الإسلامية ولكن الأكثر انتشاراً يمكن حصرها في مجموعات ثلاثة:

1- الأوراق المالية القائمة على عقود المشاركة: هي الأوراق التي تكون فيها العلاقة بين المصدر وحملة الصكوك علاقة مشاركة.

• صكوك المضاربة: صيغة المضاربة تعني اتفاقية بين طرفين بموجبها يقدم احد الأطراف رأس المال، ويسمى رب المال بينما يقدمك الآخر على أن يتم تقسيم الأرباح الناتجة عن هذا المشروع

¹- نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية في تطوير السوق المالية الإسلامية، مجلة الباحث، عدد 09، جامعة ورقلة، الجزائر 2011، ص254.

²- سندس حميد موسى، تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة، مجلة كلية التربية للنبات للعلوم الإنسانية، العدد 21، السنة الحادية عشر، 2017م، ص946.

وفقا لنسب يتراضى عليها الطرفان ابتداء أو في مجلس العقد، وهي ذلك تختلف عن الربا في كون أن العائد غير محدد سلفا كنسبة من رأس المال، وإنما نسبة من الأرباح وبالتالي فهي متغيرة وقد لا تتحقق.¹

- **صكوك المشاركة** : هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها حصيلة الاكتتاب في إنشاء مشروع، أو تطوير مشروع قائم، أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار الصكوك على أساس الشركة بتعيين أحد الشركاء لإدارتها بصيغة الوكالة بالاستثمار.²
- **صكوك المزارعة** : هي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك أرض يرغب في تمويل زراعته على أساس عقد المزارعة الشرعية، وأقسام المحصول بين مالك الأرض ومن يقوم بزراعتها بأمواله حسب الإنفاق ويعد المكتتبون في هذه الصكوك هم المزارعين لهذه الأرض بأموالهم، وحصيلة الاكتتاب هي تكاليف الزراعة ويملك حملة الصكوك الحصة المنقولة عليها مما تنتجه الأرض.³

2- الأوراق المالية القائمة على عقود البيع: هي الأوراق التي يكون فيها عقد البيع من مرابحة وسلم واستصناع.

- **صكوك السلم**: هي صكوك منبثقة عن عملية قائمة على عقد سلم حيث تمثل هذه الصكوك ملكية جزئية من رأس مال عملية السلم، حيث يكون هنا رأس مال السلم مقسما إلى أجزاء، كل جزء يعبر عنه بصك.⁴
- **صكوك الإستصناع**: هو عقد على مبيع في الذمة، شرط فيه العمل، وصكوك الاستصناع في حقيقتها كصكوك السلم، إذ تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة هي من قبيل الديون العينية، لأنها موصوفة تثبت في الذمة، إلا أنه يجوز تأجيل ثمنها، والمبيع في الحالتين لا

¹- محمد قروف، الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، المركز الجامعي غرداية، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع... ورهانات المستقبل، يومي 23/24 فيفري 2011، قالمه، ص10.

²- أحمد جابر بدران، الصكوك كأداة للتمويل بين النظرية والتطبيق، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، الطبعة الأولى، القاهرة 2014، ص30.

³- بربري محمد أمين، مخاطر الاعتماد على الصكوك المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية وآليات إدارتها، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد 2، أفريل 2018، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، ص30.

⁴- علام عبد النور، دور صناعة الصكوك الإسلامية كبديل للسندات التقليدية في تطوير التمويل المستدام، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص45.

يزال في ذمة الصانع أو البائع بالسلم، لذلك تعتبر هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول في حالة إصدار الصك من قبل أحد الطرفين.¹

- **صكوك المرابحة:** هو البيع بالثمن مع زيادة معلومة على الثمن الأول، أو هي صيغة شائعة الاستخدام في التمويل قصير الأجل تتضمن اتفاقاً لتمويل عمليات شراء السلع عن طريق بيع السلع بسعر التكلفة مع زيادة الربح.²

3- الأوراق المالية القائمة على عقود الإجارة:

- **صكوك الإجارة:** هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة، تمثل حصة شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات في مشروع استثماري يدر دخلاً، والغرض منها تحويل الأعيان والمنافع والخدمات التي يتعلق بها عقد الإجارة إلى أوراق مالية "صكوك" قابلة للتداول في الأسواق الثانوية.³

وحسب الملحق رقم (03): يوضح فيه أهم الفروقات بين الصكوك الإسلامية والأسهم والسندات.

الفرع الثالث: المشتقات المالية الإسلامية.

تعتبر المشتقات المالية بشكلها الحالي محرمة شرعياً، لكن يمكن من خلال استخدام الهندسة المالية الإسلامية إيجاد بدائل للمشتقات المالية تحقق نفس مزايا المشتقات التقليدية وتكون موافقة وتوجيهات الشرع الإسلامي وتتمثل في:

1- الخيارات في إطار بيع العربون وخيار الشرط: لقد تم تكييف عقود الخيارات في الشريعة الإسلامية وفق مايلي:⁴

- **بيع العربون:** أن يشتري الرجل السلعة فيدفع من ثمنها جزءاً، ويقول للبائع: إن لم أشتري منك فالدنانير لك. ويعد هذا العقد ملزماً في حق البائع، أما المشتري فهو بالخيار خلال المدة المتفق عليها، بيع العربون يشبه خيار الطلب الذي يعطي صاحبه الحق في شراء عدد من الأسهم خلال فترة محددة، ولا يختلف عنه إلا فيما يدفعه المشتري في العربون، فهو جزء من الثمن، أما ما يدفع في خيار الشراء فهو مبلغ مستقل، وهو ثمن للخيار ذاته.

¹ - هناء محمد الحنيطي، مرجع سبق ذكره، ص 557.

² - نزار سناء، دور آلية التوريق المصرفي والتصكيك الإسلامي في سوق رأس المال، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة -، الجزائر، ص 94.

³ - أحمد جابر بدران، ص 24.

⁴ - محمود فهد مهيدات، عقود الخيارات المالية المعاصرة بين المجيزين والمانعين، دار الاقتناء العام، الأردن، متاح على الموقع: www.aliftaa.jo، تم الإطلاع عليه يوم 2020/03/15، على الساعة 15:00.

• **خيار الشرط:** استدل القائلون بجواز التعامل بعقود الخيارات في الأسواق المالية بقياسها على خيار الشرط في الفقه الإسلامي لوجود الشبيه بينهما، والشبه بين عقد الخيار المالي المعاصر وبين البيع الذي اشترط فيه خيار الشرط من جهة أن أي عقد الخيار يكون للمشتري الحق في البيع أو الشراء خلال فترة محددة، وفي البيع الذي اشترط فيه الخيار يكون لمشتري الخيار الحق في إمضاء البيع أو فسخه خلال فترة محددة، ووجه الاستدلال -حسب رأيهم- أن من حق المضارب فسخ العقد في ميعاد التصفية إذ أحس بانقلاب الأسعار في غير صالحة، مقابل أن يدفع تعويضا للطرف الآخر ولا يرد إليه بحال ويسمى هذا ب(الشرط البسيط) وهو شرط صحيح.

2- المستقبليات في إطار عقد الاستصناع:

قد كيفت العقود المستقبلية على أساس عقد الاستصناع الذي يمكن أن يتأخر فيه تسليم الثمن والبيع في مجلس العقد، وبخاصة في الحالات التي يكون فيها محل الاستصناع مرتفع القيمة، بحيث يمكن للمشتري القيام بتمويل المصانع من خلال دفعات محددة لأجال معينة كما اشترط أن تكون السلعة موصوفة وصفا دقيقا كما ونوعا على أن يتم التسليم في زمن معلوم و بكيفية معلومة¹.

3- العقود الآجلة في إطار عقد السلم:

لقد كيفت العقود الآجلة على أساس عقد السلم الذي يتفق فيه الطرفان على التعاقد على بيع بثمن معلوم يتأخر فيه تسليم السلعة الموصوفة بالذمة وصفا مضبوطا إلى أجل معلوم، على أن لا يكون كلا البديلين مؤجلين.²

الفرع الرابع: التوريق الإسلامي (التصكيك الإسلامي).

سميت عملية التوريق في الإطار الإسلامي بعمليات التصكيك لسببين:

- كلمة الصكوك مشتقة من كلمة صكوك وهي تمثل البديل الإسلامي لكلمة السندات وهي تعني ضمنا التعامل بأداة مالية قائمة على المداينة والفائدة المحرمة.
- كلمة التوريق في الفكر التقليدي قائمة بصفة أساسية على مكون الديون وهو ما تنهى عنه الشريعة الإسلامية في التبادل تفاضلا.

¹- حيرش عبد القادر، الهندسة المالية، مالية البنوك والتأمينات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تيارت، 2017-2018م، ص110.

²- لعمش آمال، شرفي سارة، أهمية منتجات الهندسة المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، يومي 5 و6 ماي 2014م، سطيف، ص11.

أ- تعريف التصكيك الإسلامي:

يعرف التصكيك الإسلامي على أنه: عبارة عن تحويل الأصول المقبولة شرعا إلى صكوك مالية مفصولة الذمة المالية على الجهة المنشئة لها وقابلة للتداول في سوق مالية شريطة أن يكون محلها غالبية أعيانها وذات آجال محددة بعائد غير محدد أو محدد، ولكن خاليا من المخاطر.¹

ب- ضوابط التصكيك الإسلامي:

تتمثل ضوابط التصكيك الذي تطبقه المؤسسات المالية الإسلامية فيما يلي:²

1. أن تكون نوعية الأصول المصككة من الأصول المباحة شرعا صالحة للتصكيك بدون وقوع المحظورات الشرعية كالربا والغرر.
2. أن يكون بيع الأصول المراد تصكيكها مبنية على الديون في الذمم من المنشئ إلى شركة التوريق نقدا للابتعاد عن بيع الدين بالدين.
3. أن تكون الخطوات وهيكل التصكيك مقبولة شرعا، مع استيفاء جميع الأركان والشروط للبيع والشراء سواء في مرحلة الإصدار للصكوك أو تداولها في السوق الثانوي.
4. عنصر الملكية للأصول حتى تصبح عملية البيع والشراء وتبرر الاستفادة من العوائد.
5. مشروعية الضمان الواردة على العوائد، إذا كان فيه الضمان على العوائد.

ج- الفرق بين التصكيك والتوريق:

الجدول الموالي يوضح أهم أوجه الاختلاف بين التسديد والتصكيك:

¹ - مليكة بن علقمة، تطوير وترشيد عمليات التوريق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2016/2015، ص190.

² - حكيم برضاية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011/2010، ص75-76.

الجدول رقم (01): أوجه الاختلاف بين التصكيك والتسنييد.

التصكيك	التسنييد	العملية الاختلاف
تسمى العملية تصكيكاً لأن ما يصدر عنها يسمى صكوكاً .	تسمى العملية توريقاً أو تسنييداً لأن ما يصدر عنها أوراقاً مالية في صورة سندات بفائدة.	التسمية
- من حيث نوعها : هي أعيان أو منافع أوهما معا. - من حيث هيكل الموجودات القابلة للتوريق : يتعدد بنود التمويل والاستثمار من إجارة ومشاركة ومضاربة	- من حيث نوعها : هي ديون. - من حيث هيكل الموجودات القابلة للتوريق : يتكون من بند واحد وهو الديون.	الاصول محل التصكيك أو التسنييد
- هي وثائق بحق في ملكية . - العائد:يمثل أجرة في حالة الإجارة وربحاً في حالة المشاركات والمضاربات. - مخاطر التشغيل (الخسائر): يتحمل حملة السندات المضاربة لخسائر وكذا في الأجرة في حالة الإجارة إن لم يوجد ضامن لها .	- تمثل ديناً على المصدر. - العائد: فائدة ربوية محرمة شرعاً. - مخاطر التشغيل (الخسائر): لا يتحمل حملة السندات أية مخاطر من عدم قدرة المصدر على تحصيل الديون .	حقوق حملة الصكوك
هي عملية بيع دين مقابل أعيان	هي عملية بيع دين لغير من هو عليه بالنقد تحت مسمى حوالة الحق أو التجدي	عملية نقل الموجودات لشركة التوريق ومنها لحملة السندات والصكوك
يتم تداول الصكوك إن كانت تمثل ملكية أعيان أو منافع أما الصكوك التي تصدر عن نهم ببيع آجلة فلا يجوز تداولها شرعاً.	يتم تداول السندات في السوق الثانوية.	تداول الأوراق المالية
تارعى الضوابط الشرعية في جميع جوانب العملية.	لا تراعى الضوابط الشرعية نهائياً.	الضوابط الشرعية

المصدر: نور الدين كروش، مريم سرارمة، التصكيك الإسلامي والتسنييد، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، الجزائر، ديسمبر 2017، ص655.

يتضح الجدول أن التوريق التقليدي لا يختلف من التصكيك الإسلامي من حيث الإجراءات وبعض الأهداف والدوافع، حيث أن التصكيك الإسلامي له معاملات منضبطة بأحكام الشريعة الإسلامية، مما يجعله يختلف عن التوريق التقليدي من عدة نقاط جوهرية.

المطلب الثالث: دور منتجات المالية الإسلامية في تحقيق محددات الاستقرار الاقتصادي.

تطرح المالية الإسلامية العديد من المقترحات الفعالة وصولاً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال أدوات المالية الإسلامية وتتمثل في الصيغ المستخدمة في المصارف الإسلامية وكذلك الصكوك الإسلامية.

وفي هذا المطلب سنتطرق إلى دور منتجات المالية الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من التضخم والبطالة.

الفرع الأول: دور المنتجات الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي (النتائج المحلي الإجمالي).

لعبت المالية الإسلامية دوراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي باستخدام مختلف أدواتها الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية. إن تحقيق هدف نمو اقتصادي يكون من خلال الزيادة في الدخل القومي بالأسعار الثابتة أو الحقيقية عبر الزمن، فتحقيق معدل النمو الاقتصادي لا بد أن يرتبط بمعدل النمو السكاني، حتى يمكن القول هدف النمو الاقتصادي قد تتحقق بما يرفع من مستوى معيشة أفراد المجتمع. وتتمثل في:

- تساهم الصكوك في زيادة الاستثمارات الحقيقية بتخصيص الموارد المالية الملائمة، من حيث الآجال المطلوبة ودرجة المخاطر ونوعية القطاعات وطريقة التمويل المناسبة.¹

- تقوم الصكوك الإسلامية بتمويل البنى التحتية والمشاريع الضخمة التي تتطلب إقامتها رؤوس أموال كبيرة، وهي بذلك تحقق فوائد لكل من المصدر والمستثمر، فالصكوك الإسلامية تلبى احتياجات الدول في تمويل مشاريع البنى التحتية والمشاريع الحيوية بدلاً من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام.²

- تلعب صكوك المشاركة في ربط الدورة الاقتصادية (من خلال إنتاج السلع والخدمات) بدورة النقود مما يقلص خطر الانزلاق بين هاتين الدورتين، حيث الانزلاق هو الذي يسبب كوارث مختلفة للبنوك والمؤسسات الاقتصادية

¹ - محمد بن الحسين، الصكوك المالية الإسلامية البديل التمويلي للمشروعات التنموية الاقتصادية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، العدد 02، المجلد 22، قسنطينة، 2019، ص100.

² - حراق مصباح، كمال قسول، دور الصكوك في تعبئة المدخرات المالية لتمويل التنمية الاقتصادية، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة عدد خاص، المجلد رقم(02) أبريل، 2018، ص101.

والأسواق المالية العالمية. وكذلك صكوك المضاربة لها دور في ربط بين رؤوس الأموال وذوي الخبرات الاقتصادية حيث المال والخبرة أساس نجاح العملية التي تساهم في تحسين معدلات النمو. وتستعمل صكوك الإجارة في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل الكثير من المشروعات والنفقات الحكومية.¹

- البنك الإسلامي يستطيع بما لديه من إمكانية مالية وخبرات أن تبني الأفكار الابتكارية التكنولوجية الجديدة أكثر من إمكانية البنك التقليدي، ويستطيع تقييم الفرص الاستثمارية تقييماً كمياً لتوافر التخصصات والخبرات، حيث يعمل على تحسين الكفاءة التخصصية والتوازن بين العمل واستقرار الأسعار.²

- تقوم المصارف الإسلامية بدور فعال ومهم في عملية تحقيق النمو، ويتضح ذلك من نظام العمل فيها القائم على أساس عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، والنظام العام الذي يلزمها بتحري الحلال والابتعاد عن الشبهات في تمويلاتها واستثماراتها المباشرة وأشكال التجارة أو الصناعة كافة التي تقوم بها مباشرة أو مشاركة. إن توافر هذا العنصر في أعمال وأنشطة المصارف الإسلامية يمثل نقطة ذات أهمية بالغة في دائرة اتفاق أنشطة تلك المصارف مع الأفكار الرئيسية للنهج التنموي الذي ينسجم مع عواطف المجتمعات الإسلامية.³

تلعب صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في المصارف الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال ما تقدمه من معاملات وتسهيلات، وسبب نجاحها لوجود هامش مشاركة المتعاملين مع المصارف في إتخاذ القرارات لتحقيق الأهداف، وذلك يساهم في تشجيع الاستثمار للمجتمع عند الحاجات الضرورية.

الفرع الثاني: دور منتجات المالية الإسلامية في الحد من التضخم.

ساهمت المالية الإسلامية في الحد من التضخم بتطبيق مختلف الأدوات الإسلامية الموافقة مع الشريعة الإسلامية تتمثل فيما يلي:

- إتباع المنهج الإسلامي في تدليل العقبات التي تواجه عملية الإنتاج، بتخفيض كلفة عناصر ومدخلات الإنتاج اللازمة في العملية الإنتاجية (الرسوم على الخدمات المؤثرة على القطاع الإنتاجي من كهرباء ومياه

1- أسامة عبد الحليم الجورية، صكوك الاستثمار ودورها التنموي للمشروعات التنموية الاقتصادية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسم الدراسات العليا، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية، 2009، ص 139.

2- محمد بن الحسين، مرجع سبق ذكره، ص 101.

3- افتخار محمد مناحي الرفيعي، خميس محمد حسن، المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد الحادي والثلاثون، 2012، ص 32.

وغيره) وتخفيض سقف الضريبة والقيمة المضافة للمنتج المحلي الذي يكون سببا في رفع أسعار البيع للمواطن البسيط وظهور التضخم.¹

- تحريم الربا على الحد من التضخم: تقوم السياسة الاقتصادية في الإسلام على تحريم الربا، وتدخّل في معنى الربا الفوائد على القروض والودائع وتحريم الفوائد المقدمة على أصل الدين، وبذلك سيغلق الباب أمام الشركات التي تلجأ عادة إلى الاقتراض بفائدة لدعم استثمارها وتغطية مشاريعها الإنتاجية، وسيخلو بذلك رأس مال الشركة من الفوائد التي تضاف على تكاليف الإنتاج أي: لن تضطر الشركة إلى زيادة أسعار منتجاتها لتغطية فوائد القروض. فإن القروض ذات الفوائد تتراكم لتشكل عبئا ثقيلا على خزينة الدولة، فالحكومة التي تقترض قروض ربوية لتغطية مشاريعها الاجتماعية وخدماتها العامة، نتيجة لزيادة أسعار السلع المستوردة، هذه القروض ستدفع قوة شرائية في السوق دون ما تعطيه من إنتاج، وعندما تريد الدولة قضاء الديون ستجد نفسها أمام تراكم للقروض، نتيجة لنمو هذه القروض، ومن ثم تلجأ الدول الغنية والبنوك بدل الإقراض أموالها إلى دفع أموالها إلى مشاريع إنمائية واستثمارية في الدول المحتاجة، وهذا يسهم بشكل فعال للدول الفقيرة والدول المستثمرة حيث تمثل نقطة أساسية في الحد من التضخم.²

ساهمت الصكوك الإسلامية في معالجة الضغوط التضخمية في كونها تتيح الفرصة أمام البنوك المركزية لاستخدامها ضمن أطر وأدوات السياسة النقدية وفقا للمنظور الإسلامي بما يساهم في امتصاص الكتلة النقدية أو السيولة الزائدة في السوق، وطم خفض معدلات التضخم.

الفرع الثالث: دور المنتجات الإسلامية في الحد من البطالة.

- تساهم الصكوك الاستثمار في القضاء على مشكلة البطالة، وزيادة مستوى التشغيل في تشغيل الأموال المعطلة كون هذه الصكوك تحقق رغبات كل من المستثمرين والمدخرين على حد سواء. فأسلوب المشاركة تقوم بتشجيع أصحاب المال لبعضهم البعض في العمل الاستثماري، خاصة أولئك الذين يمتلكون الأموال لا تكفي لتغطية نفقاتهما الاستثمارية، كذلك فإن صاحب الأرض الزراعية يمكنه الاتفاق مع من يزرعها ويسقيها مقابل حصول المزارع على جزء من الثمر، وهذا ما تتيحه صكوك المزارعة والمساقاة. أما أسلوب المرابحة والسلم يسهما في تمويل السلع الرأسمالية للحرفين وصغار المنتجين الزراعيين والصناعيين الجدد الذي تنقصهم الخبرات

¹ - محمد نجاه الله صديقي، تدريس علم الاقتصاد الإسلامي، دار النشر: جامعة الملك عبد العزيز جدة، مركز الأبحاث الاقتصادي الإسلامي، السعودية، الطبعة الأولى، 2006م، ص26.

² - محمد إحسان، الاقتصاد الإسلامي والحد من التضخم، متاح على الموقع: www.alukah.net، تم الاطلاع عليه يوم 20:00، 2020 /03/15.

الكافية والملائمة المالية، كما أن صكوك الإجارة المنتهية بالتملك تعمل على تشجيع العامل في العمل بحد يرتقى بعمله هذا من المستأجر إلى المالك الأصلي.¹

- تساهم المضاربة على قدرة تنشيط الحركة التجارية والاستثمارية لمن يملك المال وليس له القدرة على الاستثمار وهذا يعد أمر إيجابي، وتسعة على المسلمين، وحل مشكلات كثيرة من توفير فرص عمل جديدة واستيعاب أكبر قدر ممكن من العاملين في السوق، لأن المضاربة قد تتحول إلى الزراعة أو الصناعة أو التجارة وكل ذلك يساهم في تحريك اليد العاملة والاستفادة من العمالة الموجودة بالأسواق، وزيادة الاستهلاك التي بدورها تقلل من نسب البطالة، وتحل مشكلات العاملين والباحثين عن العمل.²

- تلعب المصارف الإسلامية دورا فعالا وإيجابيا في تمويل المشروعات الصغيرة التزاما لمبادئها التي تتمثل في تحريض الفرد المسلم وحثه على العمل مما يترتب عليه تحريره وتخليصه من السلبية والتكاسل والتبعية لأصحاب رؤوس الأموال المستغلة، وذلك عن طريق الأساليب والأدوات التي تستخدمها، والتي تتلاءم مع طبيعة المشروعات الصغيرة ومن أهمها صيغة المشاركة المنتهية بالتملك وصيغة التأجير التمويلي، وصيغة القرض الحسن، هذه الصيغ وغيرها التي تنمي في الفرد المسلم روح الاستقلالية والثقة بالنفس والتي من أساسيات نجاح المشروع الصغير سواء كان متمثلا في مشاريع أصحاب المهن أو مشاريع الشباب وخريجي الجامعات... الخ وقد كشفت التجارب العلمية نجاح المشروعات الممولة من قبل المصارف الإسلامية.³

- يعد القرض الحسن من أهم أدوات البنوك الإسلامية في تنفيذ رسالتها الاجتماعية، وهو يختلف عن الخدمات الاجتماعية الأخرى، حيث تسعى إلى الحصول على هذه الخدمة بعض العملاء أو الأفراد الذين بحاجة إليها، ويقوم البنك ببحث حالتهم ثم يقدم لهم القرض الحسن. حيث القرض الحسن أفضل من الربا، وأحل المعاملات المالية بيم المسلمين وتوسعة عليهم، وتشجيع لهم على العمل والاستثمار مع حسن الأداء والسداد في مواعده،

¹ - سارة بوسعيد، دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم 01 أبريل 2018، المركز الجامعي، ميله، الجزائر، ص 99.

² - قرباني أبو بكر، السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية بنك وتأمين، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014-2015م، ص 101.

³ - خليف عبد الرحمن، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط (الجزائر)، بعنوان > دور التمويل الإسلامي في تحقيق التكامل الاقتصادي، يومي 18/17 ديسمبر، 2019.

فالقرض مشروع لما فيه من التوسعة على المحتاجين، والمقترضين، وفيه فتح باب العمل لمن لا يستطيعه، وهو خير من الربا الذي يدمر صاحبه، ويهلك المجتمع.¹

ساهمت الصكوك المالية الإسلامية في زيادة مشكلة تشغيل الأموال المعطلة، كون الصكوك تمتاز بكونها تحقق رغبات المستثمرين والمدخرين، حيث الاستثمار في الإسلام يقوم على مبدأ ساهم غيرك بالمال والعمل للقضاء على مشكلة البطالة.

¹ - قرباني بوبكر، مرجع سبق ذكره، ص 101.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

سنتناول في هذا المبحث إلى عرض الدراسات السابقة للموضوع وهي الدراسات العربية والمحلية والقيمة المضافة.

المطلب الأول: الدراسات المحلية.

أولاً: دراسة قرباني بوبكر.

جاءت هذه الدراسة بعنوان **السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية بنك وتأمين كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2014/ 2015، تحت إشكالية: هل يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي باستخدام كل من السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الإسلامي؟

من أهداف الدراسة: التعريف بالسياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الإسلامي ومدى فعاليتها ومحاولة تحقيق الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الإسلامي.

أهم نتائج الدراسة: نستنتج أن الاقتصاد الإسلامي اهتم بإحياء الأرض وعمارتها والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في الدول الإسلامية، وأدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي لها قدرة كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وعدم حدوث الأزمات المالية، رغم محدوديتها مقارنة بأدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي التي تسبب في حدوث الأزمات المالية والاقتصادية، وعدم قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل تام.

ثانياً: دراسة موسى مبارك خالد.

جاءت هذه الدراسة بعنوان **صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل استراتيجي مالي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1995، سكيكدة، الجزائر، 2012/2013، تحت إشكالية: هل صيغ التمويل الإسلامي هي البديل المناسب لطرق التمويل التقليدي في سبل تفادي الأزمات المالية؟

من أهداف الدراسة: إبراز طبيعة نظام التمويل التقليدي التي تدعم نشوء الأزمات المالية، الاطلاع على أساليب وصيغ التمويل التي توفرها الشريعة الإسلامية ومقارنتها بطرق التمويل التقليدي وفهم الأسس التي تبنى عليها أساليب التمويل الإسلامية وإبراز قدرتها على تحقيق الاستقرار المالي والحد من الأزمات المالية.

أهم نتائج الدراسة: قدرة التمويل الإسلامي على تحقيق الاستقرار المالي من خلال مميزاته التي ينفرد بها عن التمويل التقليدي، واستنتاج أهم ما تتميز به صيغ التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي هو الارتباط الوثيق مع الاقتصاد الحقيقي.

ثالثاً: دراسة خاطر سعيدة.

جاءت هذه الدراسة بعنوان: التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008 مذكرة تخرج لنيل الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران 2 - محمد بن احمد، 2014-2015. تحت اشكالية: إلى أي مدى يمكن أن يكون التمويل الإسلامي الحل الأكبر للأزمة المالية العالمية؟

من أهداف الدراسة: إظهار مدى هشاشة النظام الرأسمالي وخاصة نظامه التمويلي التقليدي، وتبيان مدى نجاعة وتكامل النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال نظامه التمويلي الذي يحقق الأمن والاستقرار، ويمنع كل مسببات الأزمات، ويؤدي إلى تحقيق النمو والتطور في شتى المجالات.

من نتائج الدراسة: التمويل الإسلامي الذي يتميز بتنوع المخاطر، وتجنب بيع الديون والمجازفات، وإلغاء التعاملات الربوية وتشجيع العقود المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي، يوفر الأمن والاستقرار في كافة المجالات، ويمنع جميع المسببات التي تؤدي إلى الأزمات، والذي ظهر من خلال عدم تأثر مؤسسات التمويل الإسلامي بالشكل المباشر وبالقدر الذي تأثرت به مؤسسات التمويل التقليدي، كما أنه يعتبر من أهم البدائل المطروحة للخروج من الأزمة المالية العالمية التي عجز نظام التمويل التقليدي عن إيجاد الحلول الكفوة لمواجهتها.

المطلب الثاني: الدراسات العربية.

أولاً: دراسة مشتاق محمود السبعواوي، سلام أنور أحمد، بالجين فاتح سليمان.

جاءت هذه الدراسة بعنوان الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 02 ، العدد 02، السنة 2012، العراق ، تحت إشكالية: هل هناك مؤشرات للاستقرار المالي في آلية عمل المصارف الإسلامية من خلال التطورات التي شاهدها الأنشطة الرئيسية لها خلال سنوات الأزمة المالية العالمية.

من أهداف الدراسة: تهدف إلى توضيح مفهوم الاستقرار المالي وأهميته وذلك من خلال الآثار التي أفرزتها الأزمة المالية ومالها من تأثير على النظام المالي والاقتصادي العالمي ككل والتعرف على الأسس والضوابط التي يستند إليها النظام المالي والاقتصادي الإسلامي وبيان دور الصناعة المصرفية الإسلامية في التعامل مع الأزمات وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي.

أهم نتائج الدراسة: أدى استقرار أنشطة المصارف الإسلامية خلال سنوات الأزمة المالية إلى توجه الأنظار من قبل المؤسسات المالية التجارية والأفراد العاملين فيها إلى اعتماد أدوات واليات عمل المصارف الإسلامية في مجالات التمويل والاستثمار في البيئة المصرفية العالمية.

ويستند النظام المالي والاقتصادي الإسلامي إلى مجموعة من الضوابط والأحكام الشرعية التي تساعده على التصدي للزمات المالية والحد من آثارها من جهة وتمتعها بالاستقرار المالي من جهة أخرى وهذا ما أفرزته نتائج الأزمة المالية العالمية.

ثانياً: دراسة هناء محمد هلال الحنيطي.

جاءت هذه الدراسة بعنوان: دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، ديسمبر 2010، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، تحت إشكالية: كيف يمكن للهندسة المالية الإسلامية مواجهة الأزمات المالية؟

من أهداف الدراسة: بيان مدى وضوح المفهوم العلمي المعاصر للهندسة المالية الإسلامية وتوضيح مفهوم السوق والأدوات المالية الإسلامية. وبيان مقدرة الهندسة المالية الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية المستقبلية.

من نتائج الدراسة: الهندسة المالية الإسلامية تحتوي على تشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية التي تختص بالكثير من المميزات والايجابيات لمعالجة وتجنب الأزمات المالية.

يطرح النظام المالي الإسلامي العديد من المقترحات الفعالة لمعالجة الأزمة المالية من خلال صيغ شرعية تتناسب مع حاجات المجتمعات المتنوعة وعلى رأسها الصكوك الإسلامية، كصكوك المضاربة، وصكوك الإجارة، وصكوك السلم والاستصناع... الخ

الشريعة الإسلامية كفيلة بتحسين القطاع المالي والمصرفي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام من التعرض للأزمات، إذا ما تم الالتزام بالشريعة بما تمثله من أسس ومفاهيم أخلاقية.

المطلب الثالث: القيمة المضافة.

تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة الذي ركزت على الحديث عن دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما ركزت الدراسة على مدى فعالية التمويل الإسلامي في معالجة الأزمة العالمية 2008م ودور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات، وركزت أيضا على الاستقرار المالي في ظل النظام الإسلامي.

أما دراستنا فقد ركزت على إبراز دور المالية الإسلامية في دعم الاستقرار الاقتصادي، وتوضيح مفاهيم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالتفصيل، مع توضيح أدوات الهندسة المالية الإسلامية، وشرح دورها للمؤشرات الاقتصاد وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما تميزت دراستها على المنهج التحليلي لتطور لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي في السودان، كذلك تطور صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في المصارف السودانية والصكوك الحكومية، ووضع حلول مقترحة لتحسين المؤشرات الكلية وفق الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى أن فترة هذه الدراسة 2003-2018م.

خلاصة:

من خلال المفاهيم حول المالية الإسلامية وأدواتها والاستقرار الاقتصادي ومؤشراته. اتضحت أن المالية الإسلامية استطاعت أن تلعب دور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال استناد النظام المالي الإسلامي بمجموعة من الضوابط والأحكام الشرعية الذي تساعده في تلبية مختلف احتياجات الأفراد والمؤسسات وفق الشريعة الإسلامية، وكذلك إلغاء التعاملات الربوية.

حيث أن التمويل الإسلامي يعتبر من أهم البدائل المطروحة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي عجز به نظام التمويل التقليدي عن إيجاد الحلول المناسبة لتحقيقها.



الفصل التطبيقي

تمهيد:

تعتبر السودان من الدول الرائدة في مجال التمويل الإسلامي باعتباره أول دولة في العالم تتخذ النظام الاقتصادي الإسلامي منهجا في كافة الأنشطة الاقتصادية، حيث ظل النظام المصرفي السوداني يعمل بالنظام التقليدي حتى السبعينات حيث قامت بعض البنوك على النظام الإسلامي بحيث أصبح النظام مزدوجا مع وجود مصارف إسلامية وأخرى تقليدية، وفي عام 1984م كانت أولى خطوات أسلمة النظام المصرفي، وتحويله من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي، وفي عام 1991م/1992م بدأت خطوات تعميق أسلمة النظام المصرفي ويعمل القطاع المصرفي حاليا بأكمله وفق النظام الإسلامي بما في ذلك البنك المركزي.

حيث لعبت سوق الخرطوم للأوراق المالية دورا رئيسا من خلال تقديم خدمات ومنتجات مالية مبتكرة تتسم بالجودة والمهنية والمصداقية خلال السنوات القادمة عن طريق إجراء إصلاح شامل في النواحي المالية والإدارية والفنية والتقنية والقانونية بهدف إنشاء سوق قوي يسعى لتعزيز دوره في التطور الاقتصادي وضمان سلامة المستثمرين والمتعاملين فيه.

تسعى السودان لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تكامل مؤشراتها والتي تعتبر منظومة متناسقة ومتفاعلة حيث يؤثر كل أداة من أدواتها وتتأثر بالأدوات الأخرى من أجل تحقيق الاستقرار، من خلال تحقيق العمالة الكاملة وتحقيق أكبر دخل قومي ممكن والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وأقصى درجات التشغيل للقوى العاملة في المجتمع وعدم ارتفاع التضخم....

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى أهم الجوانب والمفاهيم المتعلقة بالأدوات المالية الإسلامية في السودان التي تقوم بدعم الاستقرار الاقتصادي.

حيث تقسم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: واقع التمويل الإسلامي في السودان.

المبحث الثاني: أدوات المالية الإسلامية المطبقة في السودان.

المبحث الثالث: دعم أدوات المالية الإسلامية مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في السودان من 2003-2018م.

المبحث الأول: تجربة السودان للتمويل الإسلامي.

سوق الخرطوم للأوراق المالية هو سوق يعنى بتنظيم ورقابة الأوراق المالية السودانية المدرجة من الأسهم والصكوك الحكومية والصناديق الاستثمارية، وتنظيم بيع وشراء الأوراق المالية بما خدم الاقتصاد السوداني، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار من خلال تجميع المدخرات وتوظيفها التوظيف الأمثل والمحافظة على حقوق أصحاب الأسهم في الشركات المدرجة.

المطلب الأول: نشأة وتطور سوق الخرطوم للأوراق المالية.

بدأ التفكير في إنشاء سوق الأوراق المالية في السودان منذ عام 1962م، حيث تم إجراء العديد من الدراسات والاتصالات التي بدأتها وزارة المالية وبنك السودان بمشاركة مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، وتمت إجازة قانون سوق الأوراق المالية من قبل مجلس الشعب في عام 1982م لكي ينظم إنشاء سوق الأوراق المالية في السودان، ولكن لم يتم أي شيء في هذا المجال حتى عام 1992م. وبدأت الخطوات الجادة لإنشاء سوق للأوراق المالية في أغسطس 1992م، وذلك في ظل سياسة التحرير الاقتصادي والتي ندى بها البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي 1990-1993م، تم تأسيس هيئة الأسواق المالية في عام 1992م، وفي نوفمبر من نفس العام أقر مجلس الوزراء تعديلا على قانون سوق الأوراق المالية لعام 1982م، ولكن هذا القانون المعدل لم يبقى بكل الأغراض لإنشاء سوق الأوراق المالية، وفي عام 1994م أجاز المجلس الوطني الانتقالي قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية والذي أصبحت بموجبه سوق الخرطوم للأوراق المالية كيانا قانونيا مستقلا، وبدأ العمل في السوق الأولية (سوق الإصدارات) في العاشر من شهر أكتوبر 1994م، وفي الثاني من يناير 1995م بدأ العمل بنظام السوق الموازية، وتم تصنيف الشركات المدرجة بالسوق وفقا لاستيفائها للشروط المنظمة لإدراج الشركات في أي من السوقين النظامية أو الموازية¹.

بدأ العمل في السوق الثانوية (سوق التداول) في شهر يناير من العام 1995م بعدد 34 شركة مدرجة. وفي عام 1997 ارتفع عدد الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية من 34 إلى 40 شركة، وفي عام 1998م زيادة مقدرة في رأس المال السوقي لسوق الخرطوم للأوراق المالية ما يعادل 31 مليون دولار أمريكي إلى 139 مليون دولار أمريكي وتأسيس بنك الاستثمار المالي للمساهمة في تنشيط التعامل في سوق

¹ - أبوب مجدوب محمد عثمان، تقويم سوق الخرطوم للأوراق المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد البحث، قسم الاقتصاد البحث، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، ديسمبر 2004، ص9.

الأوراق المالية. وفي عام 1999م بدأ العمل بنظام السوق الموازية وتم تصنيف الشركات المدرجة بالسوق الثانوية وفقا لاستيفائها الشروط المنظمة لإدراج الشركات في أي من السوقين النظامي والموازي.¹

في عام 2001 بداية إصدار العديد من صكوك الصناديق الاستثمارية وشهادات المشاركة الحكومية (شهامه)، وفي عام 2002 توسع في علاقات السوق مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية. أما في عام 2003 تم إعلان مؤشر الخرطوم وإدراج السوق في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي وتم إدراج سهم سودايل تقاطعيا في سوق أبو ظبي للأوراق المالية. وفي عام 2004 بلغ حجم التداول أعلى معدل له منذ إنشاء السوق وتم توقيع اتفاقية تعاون مشترك بين سوق الخرطوم للأوراق المالية وبورصتي القاهرة والاسكندرية. وفي عام 2005 حدث ارتفاع قياسي في حجم التداول إلى 1,21 مليار جنيه وارتفاع في المؤشر بنسبة نمو بلغت 97,3% وارتفاع القيمة السوقية إلى 7,47 مليار جنيه. وفي عام 2006 حدث ارتفاع كبير في معدلات التداول حيث سجل حجم التداول 2,07 مليار جنيه بنسبة نمو بلغت (70%). في عام 2007 تم انضمام السوق لاتحاد البورصات الإفريقية مما فتح آفاقا جديدة للتعاون الإقليمي بين أسواق المنطقة وبدابة العمل في مركز الإيداع. في عام 2008 حدث ارتفاعا ملحوظا في حجم التداول واكتمال ايداع أسهم جميع الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية الأمر الذي مهد الطريق لإكمال إجراءات التحول للتداول الإلكتروني وإدراج مصرف السلام في سوق دبي المالي. وفي عام 2009 سجل سوق الخرطوم أعلى معدل تداول منذ إنشاء سوقها الثانوية حيث ارتفع حجم التداول إلى (2,2) مليار جنيه مقارنة ب (1,8) مليار جنيه في العام الماضي أي بنسبة ارتفاع بلغت 19,5%.²

بدأ العمل ببرنامج التداول الإلكتروني في عام 2012م حيث تم تركيب وتشغيل الأنظمة المختلفة وتدريب كافة العاملين والوسطاء عليها. وفي عام 2014م تم إجازة لائحة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لشركات الأوراق المالية ولائحة حوكمة شركات المساهمة العامة، وتدشين موقع السوق الإلكتروني بعد إعادة تصميمه، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية مع بنك البركة السوداني للقيام بعمليات بنك التسوية. كما تم في عام 2014م توقيع اتفاقية تعاون بين سوق الخرطوم للأوراق المالية وشركة مصر للمقاصة شركة النيل للتكنولوجيا ونشر المعلومات وتفعيل التعاون المشترك مع البورصة المصرية، وفي ذات العام شهدت علاقات السوق الخارجية انضمامه لعضوية منظمة إتحاد مراكز الإيداع بأفريقيا والشرق الأوسط. وفي بداية عام 2015م تم تعديل جلسات التداول لمواكبة نظام عمل بنك التسوية، وإصدار منشور بإعادة هيكلة شركات الوساطة المالية

¹ سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي لعام 2009، متاح على الموقع: www.kse.sd.com، تم الإطلاع عليه يوم 2020/07/18م، على الساعة 18:00، ص 11

² سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي لعام 2011، متاح على الموقع: www.kse.sd.com، تم الإطلاع عليه يوم 2020/07/18م، على الساعة 19:00، ص ص 12-13.

العاملة وذلك في يوليو 2015م. وفي شهر نوفمبر من ذات العام تم شطب اسم السودان من قائمة الدول التي تعاني من قصور في استيفاء متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكان للسوق الدور الفاعل في ذلك. وتواصلت التطورات حيث أجاز المجلس الوطني في يونيو 2017م قانوني سوق الخرطوم للأوراق المالية للعام 2017م وقانون سلطة تنظيم أسواق المال لسنة 2017م هذا إلى جانب إجازة عدد من اللوائح مثل: التخلص من الفائض، والتسوية والتقص، تنظيم أعمال مجلس الإدارة، ولائحة المشتريات وعقود الشراء، والدليل الإرشادي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولائحة المراجعة الداخلية والجزاءات والمخالفات، بالإضافة إلى الضوابط المنظمة لصندوق ضمان التسويات واللائحة العامة ولائحة التداول وضوابط بنك التسوية إلى جانب لائحة شروط خدمة العاملين، التي تمت إجازتها من قبل مجلس إدارة السوق في ذات العام.¹

المطلب الثاني: أهداف سوق الخرطوم للأوراق المالية.

نص قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية على أن تكون للسوق الأغراض التالية:²

- تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها بيعا وشراءً.
- تشجيع الادخار وتنمية الوعي الاستثماري بين المواطنين وتهيئة الظروف الملائمة لتوظيف المدخرات في الأوراق المالية بما يعود بالنفع على المواطن والاقتصاد السوداني.
- العمل على توسيع وتعزيز الملكية الخاصة للأصول الإنتاجية في الاقتصاد الوطني وعلى نقل الملكية العامة للأصول الرأسمالية للدولة إلى أوسع الفئات الوطنية.

وتوجد أهداف أخرى تتمثل في:³

- تطوير وتنمية سوق الإصدارات وذلك بتنظيم و مراقبة إصدارات الأوراق المالية وتحديد الشروط والمتطلبات الواجب توافرها في نشرات الإصدار عند طرح الأوراق المالية للاكتتاب العام من قبل الجمهور.

¹ - سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي لعام 2018، متاح على الموقع: www.kse.sd.com، تم الإطلاع عليه يوم 2020/07/21م، على الساعة 19:00، ص ص 17-18.

² - سوق الخرطوم للأوراق المالية: النشأة والتطوير، متاح على الموقع: www.uabonline.org، تم الإطلاع عليه يوم 2020 /07/21، الساعة 20.00.

³ - سنية دفع الله يعقوب مصطفى، تقويم دور بنك الاستثمار المالي في أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية (2006-2015)، بحث لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، تخصص عام، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، يناير 2019م، ص 80.

- ترسيخ أسس التعامل السليم والعادل بين فئات المستثمرين وضمان تكافؤ الفرص للمتعاملين في الأوراق المالية وحماية صغار المستثمرين.
- اقتراح كيفية تنسيق البيانات المالية والنقدية وحركة رؤوس الأموال والإشراف على السياسة المتعلقة بتنمية مصادر التمويل المتوسط والطويل الأجل وذلك بما يحقق الاستقرار المالي والاقتصادي في السودان ومن ثم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: وظائف سوق الخرطوم للأوراق المالية.

من خلال التعريف وأهداف سوق الخرطوم للأوراق المالية تنحصر وظائف سوق الخرطوم للأوراق المالية في الآتي:¹

- 1- تجميع المدخرات وتوجيهها نحو المشاريع الاستثمارية المختلفة.
- 2- بيع وشراء الأوراق المالية.
- 3- عكس النشاط الاقتصادي للدولة.
- 4- توفير البيانات والمعلومات عن شركات المساهمة العامة.
- 5- الإفصاح المالي عن الشركات المدرجة.
- 6- توفير المعلومات الكافية عن فرص الاستثمار المختلفة.
- 7- تقييم أداء الشركات المدرجة في السوق وتوضيح موقفها المالي ومدى قدرتها على الإيفاء بالالتزاماتها.

¹ - سيد يوسف سيد فرح، دور السياسات المالية في تطور أداء أسواق المال-دراسة تجريبية سوق الخرطوم للأوراق المالية للفترة (1995م-2015م)، دراسة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي السودان، 2018م، ص91.

المبحث الثاني: أدوات المالية الإسلامية المطبقة في السودان.

تعتبر تجربة السودان في مجال المالية الإسلامية من التجارب الرائدة باعتبار أن السودان من البلدان القليلة التي أقدمت بتوكل عظيم وجرأة نادرة على تطبيق النظام المصرفي الإسلامي على نحو شامل.

أصاب في التجربة كثيرا من النجاح وزيادة الابتكار، ودفع هذا النجاح إلى المؤسسات المالية الإسلامية إلى التعرف على مختلف أدواته للسعي على التعرف بها. وفي هذا المبحث سنتطرق إلى مختلف الأدوات المالية الإسلامية المطبقة في السودان.

المطلب الأول: صيغ التمويل المصرفي الإسلامي في السودان.

التجربة السودانية تشير على أن صيغ التمويل الإسلامي تتميز بمرونة كبيرة، مما يجعل من الممكن دائما تطوير وابتكار صيغة مناسبة لكل حالة من حالات التمويل التي تقدم المصرف الإسلامي، وتتمثل هذه الصيغ وحسب الملحق رقم (03) من: مرابحة، مضاربة، مشاركة، سلم، مزارعة، مساقاة، مقاوله، إستصناع وغيرها.

يرتكز الجهاز المصرفي الإسلامي في السودان على مجموعة من الصيغ التمويلية لتمويل مختلف العمليات وسنقوم بتوضيحها من خلال الجدول التالي:

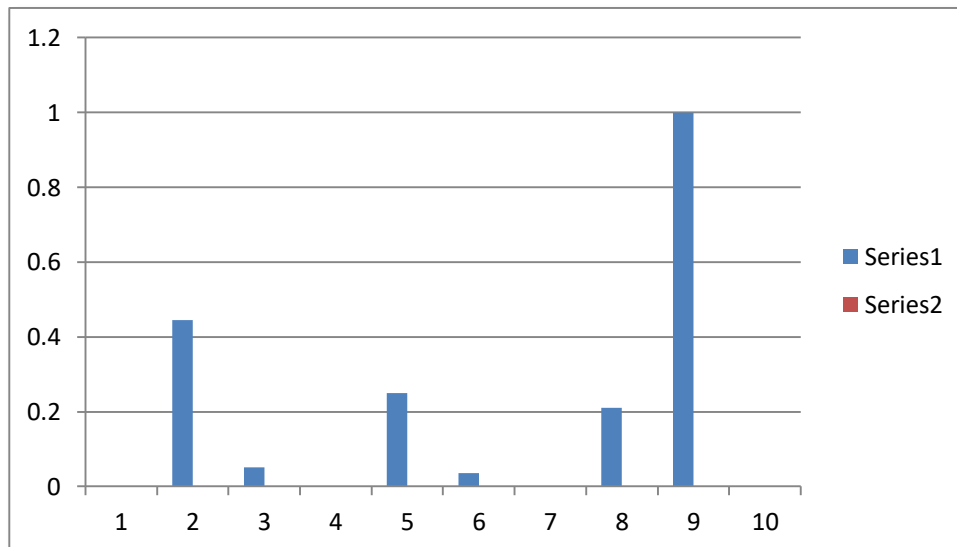
الجدول رقم (02): يوضح نسب التدفقات التمويلية حسب الصيغ (النسب مئوية) للفترة 1999_2009م.

مجموع	الأخرى	السلم	المشاركة	المضاربة	المربحة	العام
%100	%11	%5	%31	%4	%49	1999
%100	%17	%3	%42	%4	%34	2000
%100	%18	%5	%31	%6	%40	2001
%100	%28.3	%3,3	%27,9	%4,6	%35,9	2002
%100	%21.6	%4,8	%24,2	%5,7	%44,7	2003
%100	%20.8	%4	%32	%5,7	%38	2004
%100	%19.6	%2,09	%30,82	%4,20	%43,29	2005
%100	%19.72	%1,28	%20,38	%5,25	%53,37	2006
%100	%23	%5	%13	%4	%55	2007
%100	%33	%4	%12	%6	%45	2008
%100	%19	%2	%11	%6	%52	2009
%100	%21,00	%3,58	%25,02	%5,04	%44,56	متوسط العام%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

التقارير المالية السنوية للبنك المركزي السوداني خلال الفترة (1999....2009م)، متاح على الموقع متاح على الموقع: cbos.gov.sd، تم الاطلاع عليه يوم: 2020/07/22م، على الساعة 08:00.

الشكل رقم (01): يوضح نسب متوسط العام للتدفقات التمويلية حسب الصيغ التمويلية خلال الفترة 1999-2009م.



من خلال الجدول والشكل أعلاه: نلاحظ خلال السنوات العشر من 1999 إلى 2009م صيغة المرابحة هي الأكثر استعمالاً وانتشاراً، حيث بلغت أعلى نسبة لها 55% في عام 2007 وأدنى نسبة لها 34% في عام 2000. وبلغ متوسط تمويلها 44,56%.

ثم تأتي من بعدها صيغة المشاركة حيث بلغت أعلى نسبة لها 42% عام 2000 وأدنى نسبة لها 11 عام 2009، حيث نلاحظ في عام 2000 استخدمت السودان صيغة المشاركة بدل من صيغة المرابحة.

وتليها بقية الصيغ ويتضح أن صيغة السلم لم تتجاوز 5% خلال السنوات العشر، وذلك لا يتناسب مع السودان لأنه بلد زراعي يملك الموارد الطبيعية و الأراضي الواسعة.

وما سبق من التحليلات يمكن القول أن المصارف السودانية فضلت التمويل بالمرابحة الأكثر انتشاراً مع بقية الصيغ خلال 1999-2009م، وذلك لسهولة تطبيقها وقلة التكاليف الإدارية والإشرافية، مع ضمان العائد والربحية، وكذلك صيغة المرابحة لا تتطوي على مخاطر عالية.

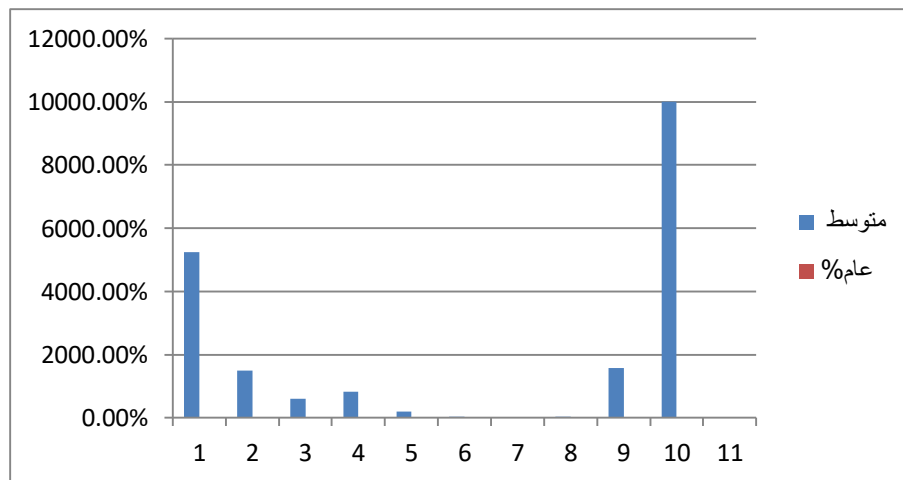
الجدول رقم (03): يوضح نسب التدفقات التمويلية حسب الصيغ (النسب مئوية) للفترة 2010-2018م.

العام	المربحة	المقاولة	المضاربة	المشاركة	السلم	الإجارة	الاستصناع	القرض الحسن	الآخري	%100
2010	%54,75	%11	%7,1	%9,4	%1,2	%0,2	_	_	%16,4	%100
2011	%61,4	%8,4	%6,1	%6,6	%0,7	%0,2	_	_	%16,6	%100
2012	%49,9	%8,9	%5,4	%10,9	%1,9	%0,4	%0,1	%0,5	%22	%100
2013	%53,2	%11,6	%5,2	%11,1	%2,0	%1	%0,1	%0,3	%15,5	%100
2014	%52,2	%13,4	%5,4	%9,4	%3,8	%0,4	%0,1	%0,5	%14,8	%100
2015	%46,2	%20,7	%5	%6,7	%3	%0,3	%0,1	%0,3	%17,4	%100
2016	%49,8	%15,5	%6,6	%7,1	%3	%0,4	%0,1	%0,2	%17,7	%100
2017	%48,5	%25,9	%7,8	%6,5	%0,6	%0,4	%0,4	%0,2	%9,7	%100
2018	%55	%18,4	%5,3	%6,4	%1,4	%0,8	%0,8	%0,4	%11,6	%100
متوسط عام%	52,32%	14,85%	5,98%	8,23%	1,95%	0,45%	0,18%	0,26%	15,74%	100%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

التقارير المالية السنوية للبنك المركزي السوداني 2018_2010، متاح على الموقع: cbos.gov.sd، تم الاطلاع عليه يوم: 2020/07/22م، على الساعة 08:00.

الشكل رقم (02): يوضح نسب متوسط العام للتدفقات التمويلية حسب الصيغ التمويلية خلال الفترة 2010-2018م.



المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الجدول والشكل نلاحظ:

بلغ متوسط التمويل بصيغة المرابحة 52,32% خلال السنوات 2010-2018م، حيث بلغت أعلى نسبة لها تقدر 61,4% سنة 2011، وأدنى نسبة لها تقدر 46,2% سنة 2015.

وتليها صيغة المقاوله بلغ متوسط التمويل 14,82% خلال السنوات 2010-2018م، حيث بلغت أعلى نسبة لها تقدر 25,9% سنة 2017، وأدنى نسبة لها 8,4% سنة 2011.

أما بقية الصيغ المضاربة والمشاركة والسلم والاستصناع والإجارة والقرض الحسن بلغت متوسط تمويلاتها نسب قليلة جدا وهي أقل انتشارا خلال السنوات 2010-2018م.

وما سبق من التحليلات نلاحظ خلال السنوات 2010 إلى 2018م: الأكثر شيوعا وانتشارا هي صيغة المرابحة وتليها صيغة المقاوله، أما بقية الصيغ أقل انتشارا في السودان.

حيث أن المصارف السودانية ترى التمويل بأداة المرابحة ناتج عن الرغبة في تفادي المشاكل التي تحيط بصيغ التمويل الأخرى.

من خلال ما سبق نتوصل أن السودان في المالية الإسلامية استخدمت البدائل المعروفة بصيغ التمويل الإسلامي وأشهرها صيغة المرابحة وليست سوى حيل فقهية للالتفاف على نسبة الفائدة.

يرجع السبب الرئيسي لاستخدام صيغة المرابحة في المصارف الإسلامية:¹

صيغة المرابحة أكثر استخداما، يعزى تفضيل المصارف لهذه الصيغة لقلة الخطورة المالية مقارنة بصيغ التمويل الأخرى. بأنواع المخاطر التي قد تتعرض لها المصرف تتمثل في عملية شراء السلعة وتسليمها للعميل والتأكد من الأسعار الجارية للسلع التي قد يتم التعامل فيها، أما الصيغ الأخرى فتتطلب معرفة للمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالتمويل والمشاركة الفعلية بالإشراف والرقابة لضمان نجاح المشروع الممول كما أن هنالك صعوبة في التطبيق مقارنة بصيغ المرابحة، وأحيانا بعض الصيغ لا تتناسب كل الأنشطة الاقتصادية كما هو الحال في صيغة المرابحة.

¹ - محمد عوض الكريم الحسين، صيغات علي صبر علي، مدى فعالية هوامش أرباح صيغة المرابحات في إجارة السياسة النقدية في السودان (1994-2008م)، مجلة الجزيرة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، مجلد رقم (02)، العدد (02)، السودان، 2011م، ص4.

المطلب الثاني: الصكوك الإسلامية المطبقة في السودان.

تعتبر الصكوك الإسلامية من أدوات التمويل الإسلامي التي تتيح المشاركة الشعبية لدعم احتياجات ومتطلبات الاقتصاد وذلك من خلال توجيه الأموال التي يتم تجميعها من حيلة الاكتتاب في هذه الصكوك إلى الاستثمار المباشر في القطاعات الاقتصادية.

ويوجد أنواع الصكوك الحكومية السودانية في السودان المتداولة في سوق الخرطوم للأوراق المالية ومن أهم الإصدارات الحكومية السودانية للصكوك الإسلامية ما يلي:

أولاً: شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم).

سنطرق في هذا العنصر إلى مفهومها وآلية عملها وتتمثل في:

• تعريف مشاركة البنك المركزي (شمم):

هي عبارة عن صكوك تمثل حصصاً محددة في صندوق خاص يحتوي على أصول حقيقية مملوكة لبنك السودان المركزي ووزارة المالية في مؤسسات مصرفية ربحية (قاعات الشهادات).

وهي بذلك نوع من تصكيك الأصول، وتصدير هذه الشهادات استناداً إلى مبدأ المشاركة في الربح والخسارة للأصول المكونة للشهادة، وتم إصدار هذه الشهادات في جوان 1991م، بهدف استخدامها في إدارة السيولة وتنظيمها (التحكم في السيولة عند المصارف)¹.

• آلية عمل شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم):

تبنى العلاقة في الشهادات شمم وفقاً للآني²:

- المستثمرون (الصارف).
- الشركة (مدير الصندوق).
- بنك السودان المركزي (المالكون الشراكة والجهة المستفيدة من هذه الشهادات في إدارة السيولة).

¹- سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية (دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية) دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 20، العدد 1، ص 45.

²- شركة السودان للخدمات الكلية، التقرير السنوي السابع، 2015م، متاح على الموقع: www.shahama-sd.com، تم الإطلاع عليه يوم: 2020/07/15، على الساعة: 16:00، ص 14.

تبنى العلاقة بين المستثمرين والشركة على قيام الشركة بتمليك المستثمرين المعلومات المرتبطة بالأداء المالي للأصول المكونة لصندوق الشراكة.

تنشأ الشركة صندوق نيابة عن بنك السودان المركزي ويوضع تحت إدارتها بغرض إصدار الصكوك.

ثانياً: شهادة مشاركة حكومية (شهادة).

سنطرق في هذا العنصر إلى مفهومها وآلية عملها وتتمثل في:

• **تعريف شهادة مشاركة حكومية (شهادة):**

تعتبر شهادة أيضا سندات قائمة على أصول حقيقية يتم إصدارها مقابل حقوق ملكية الدولة في عدد من المؤسسات الربحية ويتم إصدارها في مايو 1999م، وعلى الرغم من الهدف الرئيسي من وراء إصدار شهادة كان هو توفير آليات البنك المركزي تعينه في إدارة السيولة إلا أنها أصبحت خلال فترة وجيزة وسيلة فعالة لتمويل الميزانية العامة تستطيع من خلالها الحكومة الحصول على موارد حقيقية من الجمهور لتغطية عجز الميزانية العامة بدلا من اللجوء للاستدانة من القطاع المصرفي.¹

• **آلية عمل شهادات (شهادة):** تبني العلاقة بين ثلاث أطراف:²

- المستثمرون.
 - الشركة.
 - الوزارة وهي الجهة المالكة لمكون الشركة.
- تبنى العلاقة بين المستثمرين والشركة بتقديم المشورة المالية الشرعية وتمليك المستثمرين.

ثالثاً: صكوك الاستثمار الحكومية (صرح).

يتم إصدار هذه الصكوك على صيغة المضاربة وهي عبارة عن صكوك مالية تقوم على مبادئ الشرع الإسلامي، وتصدرها وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، وتتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولية عبر شركة

¹- صابر محمد حسن، إدارة السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي الإسلامي (تجربة السودان)، سلسلة بحثية تصدر من إدارة البحوث، الإصدار رقم (02)، مايو 2004، ص 14.

²- بن ثابت علي، فتني مايا، التجربة السودانية والأردنية في التمويل بالصكوك الإسلامية والدروس المستفادة: الجزائر نموذجا، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي 8 و9 ديسمبر 2013، ص 16.

السودان للخدمات المالية وشركات الوساطة المالية المعتمدة، وتستخدم إيرادات هذه الصكوك في تمويل مشروعات البنى التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في ولايات السودان المختلفة.¹

• آلية عمل الاستثمار الحكومية (صرح): تبني العلاقة بين ثلاث أطراف:²

- المستثمرون (أرباب المال).

- شركة السودان للخدمات المالية (مضارب).

- وزارة المالية وهي الجهة المستفيدة من التمويل.

تقوم العلاقة بين المستثمرين وشركة السودان على أساس عقد المضاربة المقيدة وبين الشركة والوزارة على أساس صيغ التمويل الإسلامي المتنوعة من مرابحة، سلم، استصناع، وتوزع الأرباح كل ستة أشهر.

رابعاً: شهادة ايجار البنك المركزي (شهاب).

تعرف صكوك إجارة البنك المركزي بأنها صكوك مالية يتم إصدارها على صيغة الإجارة، وذلك بغرض تمكين بنك السودان المركزي من إدارة السيولة وتوفير فرص استثمارية تحقق ربحاً لحملة هذه الصكوك، عن طريق تصكيك أصول البنك المركزي وعرضها للمستثمرين. وتتكون من العقارات المملوكة لبنك السودان المركزي والتي تم بيعها لشركة السودان للخدمات المالية (الوكيل)، واستأجرت هذه الأصول المصككة لبنك السودان المركزي. ويوزع العائد من الإجارة بـ 95% لحملة الصكوك و 5% للشركة (الوكيل).³

• آلية عمل شهادات شهاب: تبني العلاقة في شهادات على ثلاث أطراف:⁴

- المستثمرون.

- شركة السودان للخدمات المالية (الوكيل المؤجر).

- البنك المركزي، هو البائع للأصل والمستأجر له.

¹ - عثمان علام، دور الهندسة المالية في تنشيط وتطوير أسواق الأوراق المالية الإسلامية -دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية - مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد(8)، العدد(2)، جامعة الأغواط، 02 مارس 2017، ص129.

² - بن ثابت علي، فتني مايا، مرجع سبق ذكره، ص 17.

³ - سناء رحمانى، فتحة ديلمى، الصكوك الإسلامية كبديل غير تقليدي للتمويل، الملتقى العلمي الوطني حول: النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، المحور السادس: الحلول المقترحة والبدائل الممكنة في تمويل الاقتصاديات الوطنية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 4 و 5 فيفري 2020م، ص5.

⁴ - السعيد خامرة، دور الأوراق المالية الإسلامية في تطوير العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية-عرض التجربة السودانية - المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة -الجزائر - ، العدد(6)، جوان 2017م، ص ص 40-41.

تكيف العلاقة بين المستثمرين والشركة على أساس عقد الوكالة، وبين الشركة (الوكيل) والبنك على أساس شراء الأصل وتأجير له (إجارة العين لمن باعها المجازة من الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية).

خامسا: شهادة إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة).

يتم إصدارها على صيغة الإجارة الإسلامية بغرض حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد الوكالة الشرعية لتوظيفها لشراء أصول المصفاة وتأجيرها لوزارة المالية إجارة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين فيها توزيع عائداتها ربع سنوية، ويبلغ أجلها 7 سنوات، وبدأ العمل بهذه الشهادات في عام 2010م.

تهدف شهادة شامة إلى إصدار أدوات مالية (صكوك) بغرض توفير فرص استثمارية تحقق ربحا لحملة هذه الصكوك بتصكيك أصول المصفاة وعرضها للمستثمرين، أيضا توسيع (زيادة) عرض الأوراق المالية المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية من خلال إضافة ورقة مالية جديدة وتوفير موارد مناسبة للدولة بجانب تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في البلاد.¹

• آلية عمل شهادة إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة):

تقوم العلاقات التعاقدية بين الأطراف التالية:²

- المستثمرون.
- الشركة.
- الوزارة وهي البائع للأصل والمستأجر له بإجارة تشغيلية.

تكيف العلاقة بين المستثمرين والشركة على أساس عقد الوكالة بأجر. وبين الشركة (الوكيل) والوزارة على أساس شراء الأصل منها وتأجير لها.

سادسا: شهادة إجارة أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء (نور).

سنطرق في هذا العنصر إلى مفهومها وآلية عملها وتتمثل في:³

¹ - السعيد خامرة، مرجع سبق ذكره، ص 41.

² - شركة السودان للخدمات المالية، الصيغ الإسلامية، متاح على الموقع: www.shahama-sd.com، تم الإطلاع عليه يوم: 2020/07/18، على الساعة: 16:00. ص 15.

³ - اثار أحمد حسن أحمد، دور الصكوك في تمويل التنمية الاقتصادية بالسودان، بحث لنيل الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (التمويل)، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2019م، ص 42.

• تعريف شهادة إجازة أصول الشركة السودانية لنقل البترول:

هي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل انشأ بغرض حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد المضاربة المقيدة لتوظيفها لشراء الشركة السودانية لنقل الكهرباء وتأجيرها لوزارة المالية وتخطيط الاقتصاد بإجازة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين فيه.

• آلية عمل شهادات نور:

تقوم العلاقات التعاقدية بين الأطراف التالية:

- المستثمرون (رب المال).
- الشركة (المضارب)
- وزارة المالية وهي البائع للأصل والمستأجر له إجازة تشغيلية.

وتكيف العلاقة بين المستثمرين والشركة على أساس عقد المضاربة المقيدة وبين الشركة (المضارب) والوزارة على أساس شراء الأصل منها وتأجيرها لها.

سابعاً: شهادات صندوق الاستثمار الجماعي بالعملة الأجنبية (شموخ).

سنطرق في هذا العنصر إلى مفهومها وآلية عملها وتتمثل في:

• تعريف شهادات صندوق الاستثمار الجماعي الأجنبية (شموخ):

هذه الشهادات عبارة عن وثيقة ذات قيمة اسمية محدودة، تم إصدارها في أبريل 2009م، بهدف أساسي هو تمكين بنك السودان المركزي من إدارة موارد البلاد من النقد الأجنبي، وإيجاد فرص استثمارية تحقق ربحاً لحملة من الشهادات بالعملة الأجنبية، وذلك بإصدارها وعرضها للمستثمرين فهي تمنح المستثمرين الفرصة في الاستثمار في صندوق تمويل استيراد سلع إستراتيجية وفقاً لصيغ التمويل الإسلامي.¹

• آلية عمل شهادات (شموخ): تبني العلاقة في شهادات شموخ على الأطراف التالية:²

- المستثمرون (حملة الشهادات الاستثمارية).
- الشركة (المضارب).
- الوحدات بالجهاز المصرفي وهي الجهة المستفيدة من التمويل.

¹ - سياسة جدي، مرجع سبق ذكره، ص222.

² - شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، التقرير السنوي للعام 2012، متاح على الموقع: www.shahama-sd.com، تم الإطلاع عليه يوم: 2020/07/05، على الساعة: 16:00، ص12.

وتقوم العلاقة بين حملة الشهادات الاستثمارية والشركة على أساس عقد المضاربة الشرعي. العلاقة بين الشركة والوحدات بالجهاز المصرفي على أساس المضاربة المقيدة بغرض تمويل استيراد سلع وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

ثامنا: شهادات إجازة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شاشة).

في هذا العنصر إلى مفهومها وآلية عملها وتتمثل في:¹

• تعريف شهادات (شاشة):

هي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل انشأ بغرض حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد المضاربة لتوظيفها لشراء أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء وتأجيرها لوزارة المالية إجازة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين فيه.

• آلية عمل شهادات (شاشة):

تقوم العلاقات التعاقدية بين الأطراف الآتية:

- المستثمرون.
- الشركة.
- وزارة المالية وهي البائع للأصل والمستأجر له إجازة تشغيلية.

تكيف العلاقة بين المستثمرين والشركة على أساس عقد المضاربة. وبين الشركة (المضارب) والوزارة على أساس شراء الأصل منها وتأجيره لها.

¹ - شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، التقرير السنوي للعام 2012م، متاح على الموقع: www.shahama-sd.com، تم الاطلاع عليه يوم 2020/07/05، على الساعة: 09:00، ص ص 15-16.

الفصل التطبيقي: تجربة المالية الإسلامية في دعم الاستقرار الاقتصادي بالسودان

يمكن تلخيص آلية وإصدار وعمل كل نوع من أنواع الصكوك الإسلامية المتداولة في سوق الخرطوم للأوراق المالية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4): أنواع الصكوك الإسلامية المتداولة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

الصكوك	تاريخ بداية العمل بها	الاطراف المتعاقدة			العلاقة التعاقدية (الصيغة)	الغرض من إصدارها
		الطرف 1	الطرف 2	الطرف 3		
شمم	من 1998 إلى 2004	المستثمرون (المصارف)	الشركة (مدير الصندوق)	بنك السودان المركزي	صيغة المشاركة	إدارة السيولة في الاقتصاد (عمليات السوق المفتوحة)
شهامة	من 1999 إلى يومنا هذا	المستثمرون	الشركة	وزارة المالية	صيغة المشاركة	تمويل العجز في الميزانية
صرح	من 2003 إلى يومنا هذا	المستثمرين (أرباب المال)	شركة السودان للخدمات المالية (مضارب)	وزارة المالية (الجهة المستفيدة من التمويل)	المضاربة المقيدة (بين المستثمر والشركة) مرابحة، سلم،... الخ (بين الشركة والوزارة)	تمويل مشاريع البنى التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في مختلف ولايات السودان
شهاب	من 2005 إلى يومنا هذا	المستثمرين	الشركة (الوكيل المؤجر)	البنك (البائع للأصل والمستأجر له)	عقد الوكالة (بين المستثمر والشركة) على أساس شراء الأصل وتأجيره (بين الشركة والبنك)	إدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي، وتوفير فرص استثمارية تحقق ربحاً لحملة الصكوك
شموخ	من 2009/10 إلى 2010/10	المستثمرون (حملة الشهادات الاستثمارية)	الشركة (المضارب)	الوحدات بالجهاز المصرفي هي الجهة المستفيدة من التمويل	عقد المضاربة الشرعية (بين المستثمر والشركة) عقد المضاربة المقيدة (بين الشركة والوحدات المصرفي)	تمويل استيراد سلع وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية
شامة	من 2010 إلى يومنا هذا	المستثمرون	الشركة (الوكيل)	وزارة المالية (البائع للأصل والمستأجر له) (إجارة تشغيلية)	عقد الوكالة باجر (بين المستثمر والشركة) على أساس شراء الأصل وتأجيره (بين الشركة والوزارة)	تحقق عوائد مجزية للمستثمرين فيها
نور	من 2012 إلى 2013	المستثمرون (رب المال)	الشركة (المضارب)	وزارة المالية (البائع للأصل والمستأجر له)	عقد المضاربة المقيدة (بين المستثمر والشركة)	توفير فرص استثمارية تحقق ربحاً لحملة الصكوك بالإضافة إلى

الفصل التطبيقي: تجربة المالية الإسلامية في دعم الاستقرار الاقتصادي بالسودان

توفير موارد نقد أجنبي مناسبة للدول	على أساس شراء الأصل وتأجيره (بين الشركة والوزارة)	إجارة تشغيلية)				
توفير فرص استثمارية تحقق عائد لحملة الصكوك بالإضافة إلى توفير موارد مالية للدولة	عقد المضاربة (بين المستثمرين والشركة) على أساس شراء الأصل وتأجيره	وزارة المالية (البائع للأصل والمستأجر له اجارة تشغيلية)	الشركة	المستثمرون	من 2013 إلى يومنا هذا	شاشة

المصدر: حفوطة الأمير عبد القادر، زيدي البشير، استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية (تجربتي السودان وماليزيا نموذجا)، متاح على الموقع: <http://univ-msila.dz>، تم الاطلاع عليه يوم 2020/06/15 على الساعة 19:00، ص ص 75-76.

التجربة السودانية قامت بتطوير أدوات المالية الإسلامية بإصدار الصكوك الحكومية وتتمثل في: شهادات البنك المركزي (شمم) في جوان 1998م، وشهادات مشاركة الحكومة (شهامه) في نفس السنة، بعدها قامت الحكومة السودانية بإصدار شهادات إيجار بنك السودان المركزي (شهاب) في سبتمبر 2005م .

قامت هذه الصكوك الحكومية التي تعتبر من أدوات المالية الإسلامية بدعم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وذلك بزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتخفيض معدلات التضخم. إن تداول الصكوك الإسلامية في سوق الخرطوم لها دور فعال وأثر كبير في تحسين نشاط السوق السوداني، وزيادة عدد المتعاملين فيه من خلال ارتفاع حجم التداول الكلي.

ويمكن سرد الجوانب المضيئة التالية لتجربة إصدار الصكوك الإسلامية في السودان:¹

- 1- تعتبر التجربة السودانية في مجال إصدار الصكوك محاولة جادة في مجال الصناعة المالية الإسلامية لكونها امتدت لأكثر من عقد من الزمان.
- 2- أسهمت في تثبيت دعائم سوق الخرطوم للأوراق المالية بإثارة الايجابية على مجمل حركة الاقتصاد السوداني.
- 3- أسهمت في معالجة فجوة الموارد الداخلية لتغطيتها لنسبة كبيرة من عجز الموازنة الداخلية.
- 4- أسهمت في إيجاد معيار للربحية في الاقتصاد يعتمد عليه في إتخاذ الكثير من القرارات الاقتصادية لمجتمع الأعمال.
- 5- أسهمت في تنويع أدوات إدارة السيولة للجهاز المصرفي وكذلك الضمانات المصرفية.
- 6- مهدت الطريق للابتكارات المالية للتمويل القطاع الخاص من خلال أدوات سوق المال.

¹ - فتح الرحمن علي محمد صالح، التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة ضمن ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية بعنوان: إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية بالإشارة للحالة السودانية، 6 أبريل 2012، السودان ص17.

المبحث الثالث: دعم أدوات المالية الإسلامية مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في السودان من 2003-2018م

السودان من الدول الإسلامية الذي انتهجت التمويل الإسلامي واستطاعت بأدواتها بدعم المؤشرات الاقتصادية الكلية من خلال تقديم خدمات ومبادئ تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

سنتطرق في هذا المطلب أهم تطورات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في السودان من 2003 إلى 2018م ودعم المالية الإسلامية لها.

المطلب الأول: تطورات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في السودان من 2003/2018م.

يشمل الاستقرار الاقتصادي في السودان مجموعة من المؤشرات تتمثل في: الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات والبطالة والتضخم.

الفرع الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي في السودان من 2003 / 2018م.

الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع قيم السوق للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الدولة خلال فترة زمنية محددة (عادة عام) وتستخدم ثلاث طرق لحسابه حسب نظام الحسابات القومية وهي:¹

1- **طريقة الناتج أو القيمة المضافة:** وتبعاً لهذه الطريقة فإن الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع القيم المضافة في جميع قطاعات الاقتصاد، وذلك بتجميع قيمة المنتجات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية مع استبعاد قيم السلع والخدمات الوسيطة المشاركة في العملة الإنتاجية.

2- **طريقة الدخل:** ووفقاً لهذه الطريقة فإن الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية، ويشمل تعويضات العاملين بما في ذلك الأجور والرواتب وغيرها من تكاليف العمالة مضافاً إليها إجمالي فائض التشغيل لدى مؤسسات الأعمال والضرائب ناقصاً دعم المنتجات.

3- **طريقة الإنفاق:** حسب هذه الطريقة فإن الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والحكومي وصافي التعامل الخارجي.

✓ السودان تتبع الطريقة الأولى والثانية.

¹ - بنك السودان المركزي، التقرير السنوي لعام 2018م، متاح على الموقع: cbos.gov.sd، تم الاطلاع عليه يوم: 20/08/2020، على الساعة 08:00، ص 119.

الفصل التطبيقي: تجربة المالية الإسلامية في دعم الاستقرار الاقتصادي بالسودان

وحسب الجدول يوضح تطورات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المكونة بالأسعار الثابتة من سنة 2003 إلى 2018:

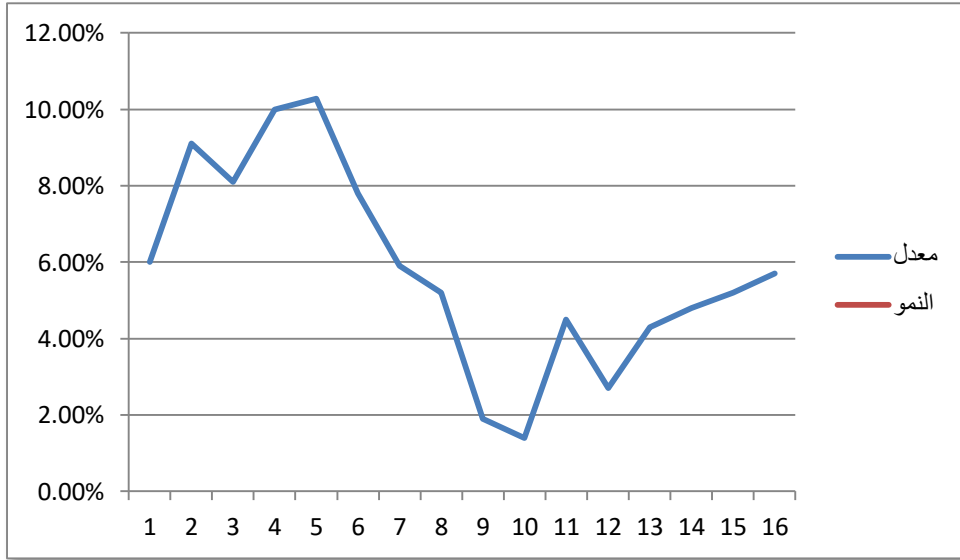
الجدول رقم (05): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2018/2003م.

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النمو	%6,0	%9,1	%8,1	%10	10,28	%7,8	%5,9	%5,2	%1,9	%1,4	%4,5	%2,7	%4,3	%4,8	%5,2	%5,7

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- التقارير السنوية لبنك المركزي للسنوات 2003، 2004.....2018م، متاح على الموقع: cbos.gov.sd، تم الاطلاع عليه يوم: 20/08/2020، على الساعة 08:00

الشكل رقم (03): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2018/2003م.



المصدر: إعداد الطالب

من خلال الجدول (06) أعلاه والشكل رقم (02) نلاحظ أن:

الفترة 2003 - 2007م: حققت السودان خلال هذه السنوات معدلات مرتفعة يبلغ متوسطها 8,68% وذلك بسبب دخول البترول ضمن مكونات الناتج المحلي الإجمالي، والاستقرار الذي شهدته بعض القطاعات الداعمة للاقتصاد الكلي كالقطاع الصناعي والزراعي أي التوسع في النشاط الاقتصادي.

حيث في 2005 تم توقيع اتفاقية الخرطوم للسلام والذي أدى إلى استقرار بعض مناطق الإنتاج الذي كانت متأثرة بالحرب.

الفترة 2008 - 2009م: شهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا في معدل النمو من 7,8% في 2008م إلى 5,9% في 2009م ويرجع ذلك بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية وانخفاض معظم معدلات نمو القطاعات الإنتاجية، حيث حدث تدهور كبير وتراجع أسعار البترول.

الفترة 2009 - 2012م: شهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا متتاليا مع الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها وكذلك في عام 2011م تأثر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ويرجع ذلك لانفصال جنوب دولة السودان، وخروج معظم حقول النفط من دائرة الإنتاج، وكذلك آثار الحروب التي ظهرت في بعض الولايات والذي أثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي.

عام 2013م: شهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا من 1,4% في 2012م إلى 4,4% في 2013م ويرجع ذلك بسبب قيام الدولة بعمل البرنامج الثلاثي للاستدامة الاستقرار الاقتصادي، والجهود التي بذلتها السودان لزيادة الإنتاج وارتفاع معدل نمو بعض القطاعات مثل: النفط، التجارة..... الخ

عام 2014م: شهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا ويرجع ذلك بسبب انخفاض معدل نمو القطاع الزراعي.

الفترة 2014 - 2018م: ارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ويعزى ذلك لارتفاع معدلات نمو القطاع الزراعي وقطاع الخدمات.

الفرع الثاني: تطو ميزان المدفوعات في السودان 2013-2018م.

سننتظر في هذا العنصر تعريف ميزان المدفوعات ومكوناته:¹

يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان إحصائي يوجز بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات بين جهات مقيمة في القطر المعني وجهات غير مقيمة خلال فترة زمنية محددة، ويتم إعداد منهجية الطبعة الخامسة لدليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد إحصاءاته وفقا الدولي في سبتمبر 1991. يتكون ميزان المدفوعات من: الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي والأصول الاحتياطية وبند الأخطاء والمحذوفات.

1- الحساب الجاري:

يشتمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع والخدمات ويتكون من عنصرين هما:

أ- الميزان التجاري: وهو الفرق بين قيمة الصادرات السلعية وقيمة الواردات السلعية خلال فترة محددة.

ب- حساب الخدمات والدخل والتحويلات: تسجل فيه جميع المعاملات المتعلقة بالخدمات، والدخل، والتحويلات مثل النقل، وأرباح الشركات، وتحويلات العاملين بالخارج والمنح والهيايا وغيرها.

2- الحساب الرأسمالي والمالي:

يشتمل على حساب رأس المال والحساب المالي، وفيهما تعتبر الإستحقاقات لغير المقيمين أصولا والالتزامات عليهم عبارة عن خصوم، وعادة ما يكون طرفا المعاملة في الأصول والخصوم مقيما وغير مقيم.

3- الأصول الاحتياطية:

التغير في الأصول الاحتياطية ويشمل احتياطي الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة RDS والتغير في صافي العملات الحرة.

4- بند الأخطاء والمحذوفات:

هو عبارة عن بند يوازن بين صافي الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي من جهة وصافي الميزان الكلي من الجهة الأخرى، وينتج هذا البند إما لقصور في مصادر البيانات أو لاختلاف طرق إعدادها، ويعبر وجود مبلغ في هذا البند وبإشارة موجبة عن صافي متحصلات غير مبوبة، فيما يعبر وجود مبلغ في هذا البند وبإشارة سالبة عن صافي مدفوعات غير مبوبة.

¹ - بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الحادي والخمسون للعام 2011، متاح على الموقع: www.cbos.gov.sd، تم الاطلاع عليه يوم: 21/08/2020، على الساعة 08:00، ص ص 173-174.

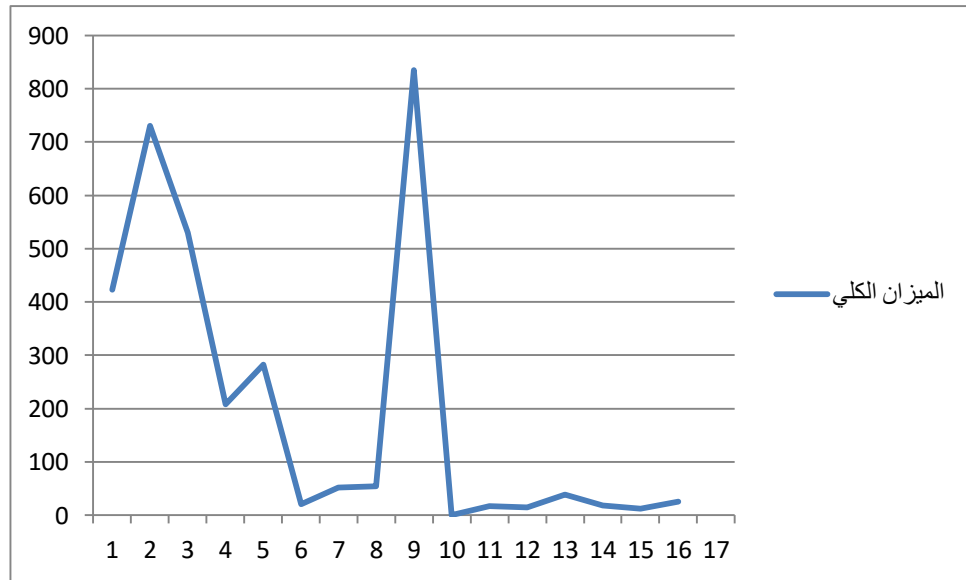
الجدول رقم (06): يوضح تطورات ميزان الكلي خلال الفترة 2003-2018م.

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الميزان	422,6	730,2	530,5	208,6	282,1	21,1	52,0	54,2	835,4	0,4	17,6	15,1	38,4	18,7	12,8	25,2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- التقارير السنوية لبنك المركزي للسنوات 2003، 2004.....2018م، متاح على الموقع: cbos.gov.sd، تم الاطلاع عليه يوم: 2020/08/21، على الساعة 08:00

الشكل رقم (04): تطورات ميزان الكلي خلال الفترة 2003-2018م.



المصدر: إعداد الطالب

من خلال الجدول أعلاه والشكل رقم (03) نلاحظ أن:

الفترة 2003-2004م: ارتفاع الميزان الكلي من 422,6 مليون دولار إلى 730,2 مليون دولار وذلك بسبب انخفاض العجز في الحساب الجاري.

الفترة 2004-2006م: انخفاض الميزان الكلي من 730,2 مليون دولار سنة 2004م إلى 208,6 مليون دولار سنة 2006م بسبب زيادة الحساب المالي والرأسمالي أي أصبح ميزان المدفوعات في حالة عجز.

الفترة 2006-2008م: انخفاض وتدبب الميزان الكلي من 208,6 مليون دولار سنة 2006م إلى 21,1 مليون دولار سنة 2008م أي استمرار ميزان المدفوعات في حالة عجز، ويعزى ذلك لانخفاض الحساب الرأسمالي والمالي.

الفترة 2008-2009م: ارتفاع الميزان الكلي من 21,1 مليون دولار سنة 2008م إلى 502,0 مليون دولار سنة 2009م أي تحول الميزان الكلي من فائض إلى عجز، ويعزى ذلك تحول الميزان التجاري من فائض إلى عجز بمعدل انخفاض 12%.

الفترة 2009-2010م: انخفاض الميزان الكلي من 502,0 مليون دولار سنة 2009م إلى 54,2 مليون دولار سنة 2010م أي انخفاض العجز، وذلك يعود لانخفاض الميزان التجاري بمعدل 11,7%.

الفترة 2010-2011م: ارتفاع كبير للميزان الكلي من 54,2 مليون دولار سنة 2010م إلى 835,4 مليون دولار سنة 2011م أي ارتفاع عجز ميزان المدفوعات بسبب تحول كبير للحساب الجاري، على الرغم من تحسن فائض المالي والرأسمالي.

الفترة 2011م-2012م: انخفاض كبير للميزان الكلي من 835,4 مليون دولار إلى 0,4 مليون دولار في 2012م أي انخفاض العجز بمعدل 99,9% وذلك لتحسن حساب المالي والرأسمالي بمعدل 348,4%.

الفترة 2012-2015م: ارتفاع الميزان الكلي من 0,4 مليون دولار سنة 2012م إلى 38,4 مليون دولار سنة 2015م وذلك بسبب ارتفاع العجز في الميزان التجاري.

الفترة 2015-2017م: تحول الميزان الكلي من فائض قدره 38,4 مليون دولار سنة 2015م إلى عجز قدره 12,8 مليون دولار سنة 2017م وذلك بسبب انخفاض العجز في الميزان التجاري وحساب الخدمات والدخل والتحويلات الجارية...

الفترة 2017-2018م: تحول الميزان الكلي من عجز قدره 12,8 مليون دولار سنة 2017م إلى فائض قدره 25,2 مليون دولار سنة 2018م وذلك بسبب ارتفاع العجز في الميزان التجاري.

الفرع الثالث: تطور التضخم في السودان من 2003-2018م.

يعرف التضخم بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار، يؤثر ذلك على قيمة النقود حيث تفقد أحد وظائفها كمخزن للقيمة ويؤثر ذلك على أصحاب الدخل الثابتة، حيث يؤدي لانخفاض دخولهم الحقيقية ويتم حساب التضخم من الرقم القياسي المرجح لمجموعة من السلع (سلة من السلع والخدمات) مرجحا بأوزان تلك السلع (بنسبة الإنفاق على السلعة إلى الإنفاق الكلي).

هنالك ثلاثة أنواع للتضخم هي:

التضخم الكلي والتضخم الأساسي والتضخم المستورد، ويتم حساب التضخم الكلي باستخدام جميع أسعار السلع والخدمات في السوق المحلية لسلة من سلع المستهلك والتي تشمل 21 مجموعة سلعية، أما التضخم الأساسي يتم حسابه باستخدام أسعار سلة من السلع والخدمات في السوق المحلية عدا أسعار السلع الغذائية ويؤثر بالنمو النقدي في الاقتصاد، أما التضخم المستورد فيتم حسابه باستخدام أسعار سلة من السلع والخدمات المستوردة ويتأثر بالأسعار العالمية عند الشركاء التجاريين والتغيرات في سعر الصرف.¹

الجدول رقم (07): يوضح تطورات معدلات نمو التضخم الكلي من 2003 إلى 2018م.

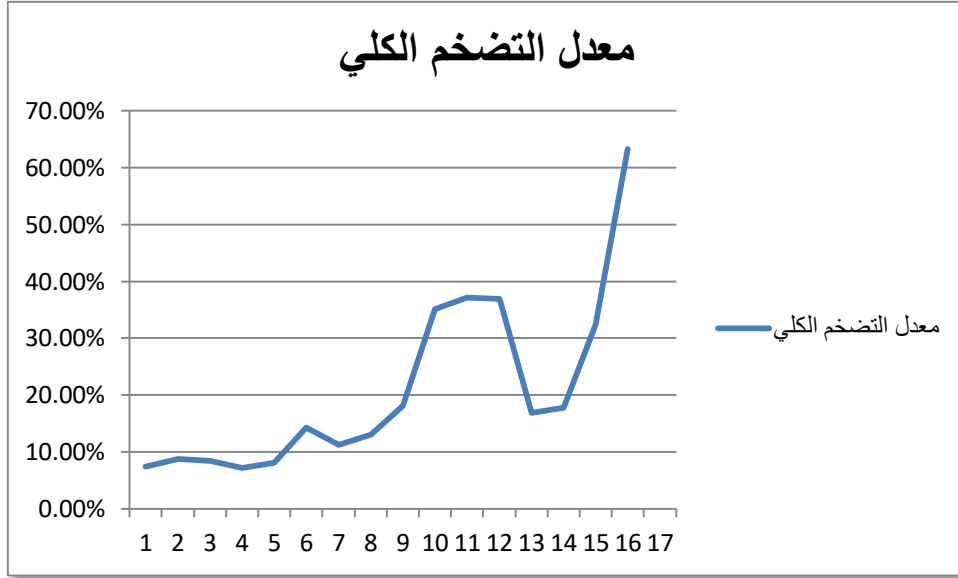
العام	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل	%7,4	%8,7	%8,4	%7,2	%8,1	%14,3	%11,2	%13	%18,1	%35,1	%37,1	%36,9	%16,9	%17,8	%32,4	%63,3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- التقارير السنوية لبنك المركزي للسنوات 2003، 2004.....2018م. متاح على الموقع: cbos.gov.sd، تم الاطلاع عليه يوم: 2020/08/21، على الساعة 20:00.

¹ - بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثالث وخمسون 2013م، متاح على الموقع: cbos.gov.sd، تم الاطلاع عليه يوم: 2020/08/21، على الساعة 21:00، ص123.

الشكل رقم (05): تطورات معدلات نمو التضخم الكلي خلال الفترة 2003-2018م.



المصدر: إعداد الطالب

من خلال الجدول أعلاه والشكل رقم (04) نتوصل إلى:

الفترة 2003-2007م: شهد معدل التضخم استقراراً في معدلاته حيث لم يتجاوز 8,7% ويعزى ذلك لتحسن الأوضاع الاقتصادية، ونجاح السياسات الاقتصادية التي أدت إلى خفض الإنفاق الحكومي وتقليل الاستدانة من الجهاز المصرفي والتحكم في نمو عرض النقود.

الفترة 2008-2011م: شهد معدل التضخم ارتفاعاً كبيراً حيث ارتفع من 14,3% في سنة 2008م إلى 18,1% سنة 2011م وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية، وكذلك تأثير انفصال جنو السودان التي أدت إلى ارتفاع الأغذية والمشروبات الذي أثر ارتفاع أسعارها على متوسط معدل التضخم، والتوسع النقدي وانخفاض سعر الصرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي، وانخفاض العائدات البترولية التي كانت تأتي معظمها من الجنوب حيث أن السلطات السودانية فقدت السيطرة على التحكم في معدلات التضخم وأدت إلى ضغوط تضخمية.

الفترة 2012-2014م: شهد معدل التضخم ارتفاعاً كبيراً حيث ارتفع من 18,1% سنة 2012م إلى 36,9% سنة 2014م وذلك لاستمرار أثر تطبيق حزمة من الإجراءات الاقتصادية، والسبب الكبير يرجع إلى عام 2011م لانفصال جنوب السودان حيث ارتفعت الأسعار بشكل كبير لأن الجنوب استحوذ ثلاث أرباع إنتاج البلاد في النفط، الذي يعتبر المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي الذي يستخدم في دعم الجنيه السوداني وتمويل إيرادات الأغذية والواردات الأخرى.

الفترة 2014-2016م: شهد معدل التضخم انخفاضا من 36,9% سنة 2014 إلى 17,8% سنة 2016 ويعزى ذلك للسياسات التنسيقية بين البنك المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني، خاصة فيما يتعلق سياسات تركيز الأسعار وذلك من خلال الاستمرار في دعم أسعار السلع الأساسية (الأدوية، القمح، الزيوت،....) عن طريق إنشاء المحافظ المالية، بالإضافة إلى انتهاز سياسات تشريعية من قبل وزارة المالية.

الفترة 2016-2018م: شهد معدل التضخم ارتفاعا من 17,8% سنة 2016 إلى 63,3% سنة 2018، ويعزى ذلك الارتفاع في أسعار الغذاء والوقود، وارتفاع مجموعة من الملابس والأحذية، فشهدت الأسواق السودانية غلاء غير مسبوق في الأسعار بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

الفرع الرابع: تطور البطالة في السودان من 2008-2017م.

تمثل البطالة إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه منظم دول العالم رغم اختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والسياسية، وتؤكد البيانات خطورة مشكلة البطالة في الوطن العربي، من حيث الحجم أو المدلول أو الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة. تنتج مشكلة البطالة عادة من اختلال سوق العمل لاعتبارات تتعلق بجانب الطلب والعرض. يتوقف العمل عرض على مجموعتين من العوامل، تتعلق الأولى بمدى المساهمة في سوق العمل، بينما تتعلق الثانية بالعوامل الديموغرافية.

عرفت منظمة العمل الدولية العاطل بأنه: كل قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى إلا أن هنالك رأيا سائدا يقول إن هذا التعريف لا يكون دقيقا أو شاملا.¹

من خلال الملحق رقم (05) نستنتج أسباب ارتفاع نسبة البطالة في السودان:²

- 1- ممارسة النشاطات الهامشية في ظل ضعف الرقابة على الأسعار ووجود السوق السوداء والقبول بالعمل غير المنظم.
- 2- تضخم الأسعار وانخفاض الأجور الحقيقية لذوي الدخل الثابتة والعزوف عن العمل في ظل الأجور الثابتة وتسرب العاملين نحو القطاعات التي تقدم أجور أكثر.
- 3- هجرة الكفاءات والعقول العلمية وهروب رأس المال الوطني إلى الخارج وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية

¹ - زروق عثمان محمد، تقييم واقع بطالة الشباب في السودان: دراسة تحليلية وتطبيقية- السودان (1990-2006م)، مجلة العلوم الإنسانية، مايو 2012، ص11.

² - عمان شرعان، البطالة في السودان وأثرها على المجتمع المحلي للفترة (2008-2017)، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، العدد الثالث، ماي 2019، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، ص114.

- 4- توقف البرامج الاستثمارية الأجنبية لعدم الاستقرار في المناخ الاستثماري بجانب الاضطرابات في السوق وتعرضه للاختناقات بسبب نقص المدخلات الإنتاجية أو نظراً للإجراءات الضريبية وعدم استقرار المناخ الاقتصادي بصورة عامة.
- 5- غياب المتابعة للمشروعات من قبل الدولة والوقوف على تنفيذها مما أدى لفشل معظمها وضياع التمويل بسبب الضعف الإداري.
- 6- الإختلالات الهيكلية في الاقتصاد السوداني مما يجعله عرضة إلى تقلبات الأسعار وغيرها من المتغيرات الأخرى التي تؤثر على الاقتصاد بجانب إخفاق وجهود التنمية.
- 7- خفض معدل النمو في الإنفاق العام الموجه نحو الخدمات الاجتماعية الضرورية، كالتعليم والصحة وغيرها مما أدلى إلى خفض موازي في طلب الحكومة على العمالة التي تقوم بمثل هذه الخدمات.
- 8- تقليص نشاط القطاع العام وخصخصة مشروعاته ساهم بشكل أكبر في تفشي البطالة.
- 9- استمرار نسب البطالة في جانبي العرض والطلب.
- 10- زيادة العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة.

المطلب الثالث: دور أدوات المالية الإسلامية لدعم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في السودان.

لعبت المالية الإسلامية دور مهم في تحسين المؤشرات الكلية للسودان من خلال:

طبقت تجربة السودان الصكوك الحكومية في تحسين النمو الاقتصادي والتي تميزت بقدرتها على تلبية حاجيات الدولة المختلفة من مشتريات ومعدات وآليات وكذلك مشروعات البنية التحتية كما تعطي حاملها أرباح طيلة فترة الإصدار وهذا يساهم في تمويل التنمية. وقامت بتشجيع الاستثمار.

- ✓ لعبت صكوك شهادات شمم بمنح البنوك فرصة الاستثمار فوائدها لأجل قصيرة.¹
- ✓ قامت صكوك صرح بتجميع المدخرات القومية والإقليمية وتطوير أسواق رأس المال المحلية والإقليمية.²
- ✓ هدفت شهادات شهاب وشامة إلى إصدار أدوات مالية بغرض تمكين بنك السودان المركزي من إدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي والاقتصاد الوطني وتوفير فرص استثمارية تحقق ربحاً لحملة هذه الصكوك وتحقق ذلك بتصكيك أصول البنك وعرضها للمستثمرين.³
- ✓ الموارد المالية التي تحققت من استثمار الصكوك الحكومية أغلبها موجهة إلى تمويل المشاريع التحتية وذلك لفتح المجال لمشاركة المشاريع الضخمة والمساهمة في بناء الاقتصاد السوداني على أسس وضوابط تتماشى وفق الشريعة الإسلامية.
- ✓ لعبت صكوك شهادات شهامة دور بتمكين وزارة المالية من الاستدانة من موارد مالية حقيقية غير تضخمية مما يقلل من اعتمادها على الاستدانة من بنك السودان المركزي، والذي يساعد على توازن ميزان المدفوعات.⁴
- ✓ أدت صكوك شهادات شموخ من تمكين البنك المركزي من إدارة موارد البلاد من النقد الأجنبي وتحقيق عائد مجزي للمستثمرين بالعملة الأجنبية. مما يساهم في توازن التجارة الخارجية.⁵

¹ - شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، التقرير السنوي للعام 2018، متاح على الموقع: www.shahama-sd.com، تم الإطلاع عليه يوم: 2020/08/25، على الساعة: 16:00، ص 18.

² - شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، التقرير السنوي للعام 2012، متاح على الموقع: www.shahama-sd.com، تم الإطلاع عليه يوم: 2020/08/25، على الساعة: 16:20، ص 11.

³ - شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، التقرير السنوي للعام 2014، متاح على الموقع: www.shahama-sd.com، تم الإطلاع عليه يوم: 2020/08/26، على الساعة: 15:00، ص 13.

⁴ - صابر محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 14.

⁵ - شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، التقرير السنوي للعام 2010، متاح على الموقع: www.shahama-sd.com، تم الإطلاع عليه يوم: 2020/08/30، على الساعة: 16:00، ص 21.

✓ لعبت صكوك شهامة وشمم وصرح والتي أثرت بشكل ايجابي ونجحت في إدارة السيولة، حيث وفرت للسوق الخرطوم للأوراق المالية بديلا معقولا للسندات القائمة على سعر الفائدة، وشهدت الصكوك خلال هذه الفترة فعالية كبيرة مما ساعدها على نجاح المالية الإسلامية حيث أسهمت على خفض معدلات التضخم.¹

لعبت صكوك الاستثمار الحكومية دورا مهما في تقليل آثار التضخم وذلك بتوفير تمويل مستقر وحقيقي للدولة.

ساهمت المالية الإسلامية في معالجة التضخم في السودان من خلال²:

- نسبة المشاركة في الأرباح: يمكن استخدامها كأداة انكماشية في حالات التضخم وذلك بخفض نسبة الأرباح المدفوعة للمودعين ورفع نسبة الأرباح التي تستوفيها المصارف التجارية على التمويل الذي تقدمه من أجل تقييد الطلب على النقود.

- تحريم الربا يؤدي لخفض تكلفة أسعار السلع: نجد أن ارتفاع التكلفة للسلع الذي يحدث بسبب الفائدة(الربا) يتحمله في النهاية المستهلك، يؤدي إلى زيادة في أسعار السلع وهذا يدفع بالتضخم إلى ظهوره، أما وفقا للنظام الإسلامي فإن أسعار السلع تمثل فعلا التكلفة الحقيقية، ويحصل المنتج على نصيبه العادل في الربح بجانب شركائه، ومن ثم تنخفض معدلات التضخم.

¹ - يوسف الفكي عبد الكريم حسين، السياسة النقدية في الإطار الإسلامي (التجربة السودانية خلال الفترة 1997-2008م)،

بحث مقدم للمؤتمر الدولي الرابع بكلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت-الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور إسلامي، 15-16 ديسمبر 2010م، جامعة سنار، السودان، ص18

² - مصطفى محمد عبد الله، أثر تقلبات سعر الصرف على التضخم،-دراسة تجريبية لحالة السودان-، مجلة مصرفية واقتصادية ربيع سنوية، العدد 80، بنك السودان المركزي، يونيو 2016م، ص26.

خلاصة:

التجربة السودانية في التمويل الإسلامي من 2003/2018م تعتبر ناجحة في هذه الفترة، فرغم الظروف التي مرت بها الدولة من أزمة مالية عالمية 2008م وانفصال جنوب السودان سنة 2011، إلا أنها استطاعت تغيير بعض المؤشرات الاقتصادية لصالحها والتي تتمثل في تحسين النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات والحد من التضخم والبطالة والذي ذكرناها أثناء سرد التجربة.

لعبت أدوات المالية الإسلامية (الصكوك الإسلامية وصيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الصارف) في السودان دورا مهما وتميزت بنجاح وذلك لتطبيقها المنهج الإسلامي، حيث لعبت الصكوك الحكومية في التجربة السودانية باعتبارها تجربة رائدة والتي كانت من أهم أهدافها تعبئة الموارد لتمويل الأصول والمشروعات الحكومية وساهمت بصورة فعالة في مشاريع التنمية والبنى التحتية.

حسب تطورات المؤشرات الكلية الاقتصادية المطبقة في السودان من 2003 إلى 2018م تأثرت بشكل كبير بانفصال جنوب السودان: حيث أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وأدى فقدان السودان لعدد كبير من حقول النفط الذي تسبب في تعطيل إنتاج النفط، وأثر على ميزان المدفوعات بخسارة كبيرة من إيرادات

الميزانية وكذلك انخفاض الصادرات، كما أثر على التضخم فزاد في حجمه وأدى إلى ظهور البطالة بشكل كبير.



خاتمة



خاتمة:

إن هدف الاستقرار الاقتصادي بقيامه على عنصري التشغيل التام واستقرار الأسعار، وتسعى المالية الإسلامية بدعمها من خلال تقديم الخدمات وفق الشريعة الإسلامية، التي تعمل على تحريم الربا وقيام النشاط الاستثماري على المشاركة في الربح والخسارة.

إن الصناعة المالية الإسلامية لا تزال في اتجاه النمو، لأنها مازالت تحتاج إلى الكثير من الجهود والخبرات والعمل المتواصل بها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لمواجهة جميع التحديات والعقبات والتغلب على نقاط ضعف.

1- نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: التمويل الإسلامي عبارة عن أدوات وعمليات تحكمها ضوابط الشريعة الإسلامية في تعاملاتها أما الاستقرار الاقتصادي أي وقوع الاقتصاد في حالة استقرار دون أزمات. **صحيحة**

التفسير: تشمل المالية الإسلامية كل العمليات والسلطات القائمة على صياغة وابتكار أدوات تمويلية ملتزمة بالضوابط الشرعية، والاستقرار الاقتصادي تمثل وضعية التي تمكن الدولة من تقادي الأزمات الاقتصادية والمالية.

الفرضية الثانية: تستطيع منتجات المالية الإسلامية أن تدعم الاستقرار الاقتصادي باستخدام أدواتها وتطبيقها حسب الضوابط الشرعية. **صحيحة**

التفسير: استخدمت الصكوك الإسلامية و صيغ التمويل الإسلامية المطبقة حسب الشريعة الإسلامية لدعم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، فقامت بدعم النمو الاقتصادي والحد من التضخم والبطالة.

الفرضية الثالثة: تعتبر تجربة السودان في التمويل الإسلامي تجربة ناجحة باعتبارها من الدول الإسلامية التي طبقت المنهج الإسلامي بالكامل وأدى ذلك إلي دعم الاستقرار الاقتصادي. **صحيحة**

التفسير: نجحت السودان في العمل المصرفي الإسلامي والصكوك الحكومية بشكل عام ودعمت الاستقرار الاقتصادي كونها تحقق رغبات المجتمع من تسهيلات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

2- النتائج:

1. تؤكد الدراسة أن المالية الإسلامية لعبت دورا مهما في دعم الاستقرار الاقتصادي كونها متميزة عن المالية التقليدية فمبادئه تصب في مجملها عن تحقيق العدالة وتقاسم الربح والخسارة، واستبعاد الربا أخذا وعطاء، حيث تعمل بشكل رئيسي بقاعدة الغرم بالغنم، وتعتمد على الربح بدل الفائدة.
2. ساهمت الصكوك الإسلامية والمصارف الإسلامية بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي، كون الصكوك الإسلامية قامت بتمويل مشاريع البنى التحتية والتنمية كونها تلبي احتياجات الدولة بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام، والمصارف الإسلامية من خلال ما تقدمه من معاملات وتسهيلات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عن طريق التعامل بالصيغ التمويل الإسلامي.
3. التمويل الإسلامي علاج لظاهرة التضخم والبطالة، من خلال تحريم الربا على الفوائد والودائع، وتوفير مناصب الشغل من خلال ما تقدمه أدوات المالية الإسلامية كونها تحقق رغبات كل من المستثمرين والمدخرين، وقيام المصارف الإسلامية على تحريض المسلم على العمل بالأدوات والأساليب التي تستخدمها.
4. حققت التجربة السودانية نجاحا في التمويل الإسلامي ودعمها للاستقرار الاقتصادي، كونها طبقت المالية الإسلامية بالشكل الكلي.
5. عملت المصارف السودانية على تطبيق المراجعة بالدرجة الأولى وذلك لسهولة العمل بها وخوفها من المخاطر.
6. تأثرت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في السودان بالأزمة المالية العالمية وانفصال جنوب السودان بالشكل كبير، ورغم هذه الظروف اعتبرت تجربة ناجحة.

3- التوصيات:

1. الاهتمام بالدراسات والأبحاث الحاصلة في مجال التمويل الإسلامي التي عملت على دعم الاستقرار الاقتصادي.
2. قيام السلطات بدعم وتقديم تسهيلات للصكوك الإسلامية والمصارف الإسلامية كونها أثرت بالإيجاب على الاستقرار الاقتصادي.
3. العمل على تطبيق جميع صيغ التمويل الإسلامي وعدم التركيز على المراجعة، واكتشافها مع متطلبات العصر الحديث.

4. العمل على قيام مراكز بحثية تهتم بدراسة المؤشرات الاقتصادية الكلية للمساعدة على تحليل تطورات الاقتصاد في السودان.

4- آفاق الدراسة

بعد دراستنا لهذا الموضوع تظهر لنا إمكانية المواصلة فيه من عدة جوانب، وذلك التطرق إلى المواضيع التالية:

- دور المالية الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي.
- دور المصارف الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- دور الصكوك الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المراجع

أولاً: المصادر.

أ-المعاجم:

1. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي، لسان العرب، دار المعارف، الطبعة الأولى القاهرة، ج11.
2. أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، حقوق الطبع محفوظة، 1987م.
3. شوقي صنف، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، 2004م.

ثانياً: المراجع.

أ-الكتب:

1. أحمد جابر بدران، الصكوك كأداة للتمويل بين النظرية والتطبيق، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014.
2. أحمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم الاقتصادية كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003/2004.
3. سامي بن ابراهيم السويلم، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز، الطبعة الأولى، بيروت، 2013.
4. طارق عبد الرؤوف عامر، ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع، جميع الحقوق محفوظة، الطبعة العربية المالية، 2015.
5. فارق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد باب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، ربيع الاول 1435هـ.
6. قنتية عبد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، دار النقاش للنشر والتوزيع، الأردن، 2003م.
7. محمد نجاته الله صديقي، تدريس علم الاقتصاد الإسلامي، دار النشر: جامعة الملك عبد العزيز جدة، مركز الأبحاث الاقتصاد الإسلامي، السعودية، الطبعة الأولى، 2006م.
8. مرضي بن مشوح العنزي، الهندسة المالية الإسلامية، دار الكتاب والنشر، الطبعة الأولى، 2015.

9. يعرب محمود إبراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، دار النشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2014.

ب- الأطروحات والمذكرات:

1. أبوب مجدوب محمد عثمان، تقويم سوق الخرطوم للأوراق المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد البحث، قسم الاقتصاد البحث، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، ديسمبر 2004.
2. أحمد حسن أحمد، دور الصكوك في تمويل التنمية الاقتصادية بالسودان، بحث لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (التمويل)، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2019م
سودانية - المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر - ، العدد(6)، جوان 2017م.
3. السعيد خامرة، دور الأوراق المالية الإسلامية في تطوير العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية-عرض التجربة السودانية - المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر - ، العدد(6)، جوان 2017م.
4. بن طرية حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970/2014م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، 2016-2017م.
5. حكيم برضاية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010/2011م.
6. حلقوم الحاج، دراسة أثر التضخم المعلوماتي المحاسبي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

7. حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير للعلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري-قسنطينة-، 2004-2005م.
8. خاطر سعدية، التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة محمد بن احمد، وهران، 2014/ 2015.
9. سياسة جدي، دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015.
10. سيد يوسف سيد فرح، دور السياسات المالية في تطور أداء أسواق المال-دراسة تجريبية سوق الخرطوم للأوراق المالية للفترة(1995م-2015م)، دراسة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، السودان، 2018م.
11. طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018-2019.
12. عجلان صباح، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018-2019م.
13. علاء حامد فيصل النائلي ، السيولة العامة وأثرها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ، مذكرة مقدمة لشهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
14. علاء حامد فيصل النائلي، السيولة العامة وأثرها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2000-2015)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2017.
15. علام عبد النور، دور صناعة الصكوك الإسلامية كبديل للسندات التقليدية في تطوير التمويل المستدام، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف.

16. قرباني أبو بكر، السياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الإسلامي في تحقيق الاستقرار الإقتصادي، مذكرة لنسيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية بنك وتأمين، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014-2015م.
17. معتز آدم عبد الرحيم محمد، تقييم أثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدل الناتج المحلي الإجمالي، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الإقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، ديسمبر.
18. مليكة بن علقمة، تطوير وترشيد عمليات التوريق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2015/2016.
19. نزار سناء، دور آلية التوريق المصرفي والتصكيك الإسلامي في سوق رأس المال، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر.
20. نيعقون فتيحة، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

1. أسامة عبد الحليم الجورية، صكوك الإستثمار ودورها التنموي لمشروعات التنمية الاقتصادية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسم الدراسات العليا، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية، 2009م.
2. افتخار محمد مناحي الرفيعي، خميس محمد حسن، المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد الحادي والثلاثون، 2012م.
3. بربري محمد أمين، مخاطر الاعتماد على الصكوك المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية وآليات إدارتها، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد 2، أبريل 2018، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر.
4. حبيب بن بايرر، عبد القادر عبد الرحمن، تطبيقات صيغ التمويل المصرفي الإسلامي القائمة على مبدأ الدين التجاري، مجلة دفاتر اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران.
5. حراق مصباح، كمال قسول، دور الصكوك في تعبئة المدخرات المالية لتمويل التنمية الاقتصادية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم (02) أبريل، 2018.
6. حريري عبد الغنى، الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 3، العدد 5، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017.
7. سارة بوسعيد، دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم 01، أبريل 2018، المركز الجامعي، ميلة، الجزائر.
8. سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية (دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية)، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 20، العدد 1.
9. سندس حميد موسى، تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة، مجلة كلية التربية للنبات للعلوم الانسانية، العدد 21، السنة الحادية عشر، 2017م.
10. عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 2، جامعة حسيبة بن علي الشلف، الجزائر، 2007.

11. عثمان علام، دور الهندسة المالية في تنشيط وتطوير أسواق الأوراق المالية الإسلامية - دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية - مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد(8)، العدد(2)، جامعة الاغواط، 02 مارس 2017.
12. عمان شرعان، البطالة في السودان وأثرها على المجتمع المحلي للفترة(2008-2017)، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، العدد الثالث، ماي 2019، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين.
13. محمد بن الحسين، الصكوك المالية الإسلامية البديل التمويلي للمشروعات التنموية الاقتصادية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، العدد 02، المجلد 22، قسنطينة، 2019.
14. محمد عوض الكريم الحسين، صيفات علي صبر علي، مدى فعالية هوامش أرباح صيغة المربحات في إجارة السياسة النقدية في السودان (1994-2008م)، مجلة الجزيرة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، مجلد رقم (02)، العدد (02)، السودان، 2011م.
15. مختار بونقاب، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد5، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
16. مرادسي احمد، بوطبة صبرينة، الهندسة المالية الإسلامية كآلية لتوفير التمويل المصرفي الإسلامي ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الجزائر .
17. نغم حميد عبد الخضر، قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 21، 2016م.
18. نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية في تطوير السوق المالية الإسلامية، مجلة الباحث، عدد 09، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.
19. نور الدين كروش، مريم سرارمة، التصكيك الإسلامي والتسنييد، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، الجزائر، ديسمبر 2017.
20. يورغدة حسين، درحمون حنان، التأصيل النظري لصيغة التمويل بالسلم وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، العدد 16، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف، الجزائر، 2016م.

1. بن ثابت علي، فتني مايا، التجربة السودانية والأردنية في التمويل بالصكوك الإسلامية والدروس المستفادة: الجزائر نموذجاً، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي 8 و9 ديسمبر 2013.
2. خليف عبد الرحمن، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، ورقة بحثية بعنوان > دور التمويل الإسلامي في تحقيق التكامل الاقتصادي، يومي 17/18 ديسمبر، 2019، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالاغواط، الجزائر.
3. سناء رحمانى، فتيحة ديلمي، الصكوك الإسلامية كبديل غير تقليدي للتمويل، الملتقى العلمي الوطني حول: النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، المحور السادس: الحلول المقترحة والبدائل الممكنة في تمويل الاقتصاديات الوطنية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 4 و5 فيفري 2020م.
4. صابر محمد حسن، إدارة السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي الإسلامي (تجربة السودان)، سلسلة بحثية تصدر من إدارة البحوث، الإصدار رقم(02)، مايو 2004.
5. صالح صالحى، عبد الحليم غربى، دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي الثاني: الأزمة المالية الرهنة والبدائل المالية والمصرفية، يومي 5-6 ماي 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.
6. فتح الرحمن علي محمد صالح، التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة ضمن ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية بعنوان: إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية بالإشارة للحالة السودانية، 6 أبريل 2012، السودان.
7. لعمش آمال، شرفي سارة، أهمية منتجات الهندسة المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، يومي 5 و6 ماي 2014م، سطيف.
8. محمد قروف، الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، المركز الجامعي غرداية، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع...ورهنات المستقبل، يومي 23/24 فيفري 2011، قالم.

9. محمد كريم قروف، الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع... ورهانات المستقبل، يومي 23 و 24 فيفري 2011، غرداية.
10. مكاحلية محي الدين، منتجات الهندسة المالية الإسلامية كمنهج بديل لتحقيق التنمية في منظور إسلامي-إضاءة على التجربة الماليزية- ملتقى صفاقس الدولي حول المالية الإسلامية، 16-17 جوان 2014، صفاقس، المغرب.
11. هناء محمد هلال الحنيطي، دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة المالية، مؤتمر حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة، عمان-الأردن، جامعة العلوم الإسلامية، ديسمبر 2010.

ج-مواقع الانترنت:

1. سوق الخرطوم للأوراق المالية: النشأة والتطوير، متاح على الموقع: [www. uabonline.org](http://www.uabonline.org)، تم الإطلاع عليه يوم 01 ماي 2020، الساعة 15:00.
2. شركة السودان للخدمات المالية، الصيغ الإسلامية، متاح على الموقع: [www.shahama- sd. com](http://www.shahama-sd.com)، تم الإطلاع عليه يوم: 2020/07/18، على الساعة: 16:00
3. عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية بالمؤسسات الإسلامية، متاح على الموقع: www.Linkedin.com، تم الاطلاع عليها يوم 2020\01\03، على الساعة 15:00.
4. محمد إحسان، الاقتصاد الإسلامي والحد من التضخم، متاح على الموقع: www.alukah.net، تم الاطلاع عليه يوم 2020 /03/15، على الساعة: 20:00.
5. محمد علي يوسف يونس الهواملة ، الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير العمل المصرفي، متاح على الموقع www.alftaa.jo، تم الاطلاع عليه يوم: 2020 \01\10، الساعة 14:00.
6. محمود فهد مهيدات، عقود الخيارات المالية المعاصرة بين المحيزين والمانعين، دار الاقتناء العام، الأردن، متاح على الموقع: www.aliftaa.jo، تم الإطلاع عليه يوم 2020/03/15، على الساعة 15:00.
7. وليد عيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، متاح على الموقع www.cbi.iq.com، تاريخ الإطلاع 2020/06/06، على الساعة: 15:00.

ح-التقارير:

1. بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثالث وخمسون 2013.
2. بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الحادي والخمسون للعام 2011.
3. بنك السودان المركزي، التقرير السنوي لعام 2018.
4. تقارير بنك السودان المركزي للسنوات من 2003.....2018م.
5. شركة السودان للخدمات الكلية، التقرير السنوي السابع، 2015.
6. شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، التقرير السنوي لعام 2010.
7. شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، التقرير السنوي لعام 2014.
8. شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، التقرير السنوي لعام 2018.
1. سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي لعام 2018.
2. شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، التقرير السنوي للعام 2012م.

الملاحق

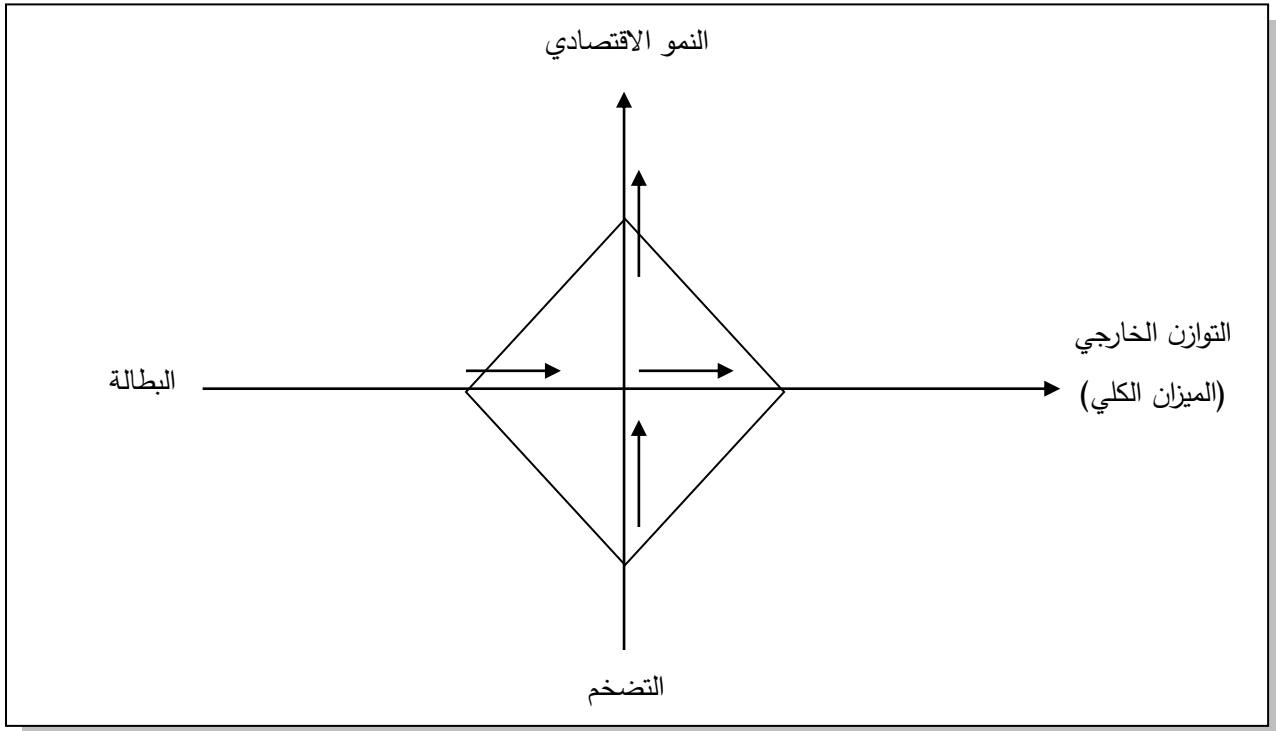
الملحق رقم (01): أوجه الاختلاف بين التمويل الإسلامي والتقليدي.

أوجه الاختلاف	التمويل الاسلامي	التمويل التقليدي
طبيعة المعاملات	يقوم التمويل الإسلامي في معاملاته على أساس المشاركة في الربح والخسارة وتجنب التعامل بالربا	يقوم التمويل التقليدي في معاملاته على أساس النظام المصرفي العالمي وهو نظام الفائدة (الربا) أخذًا وعطاءً
الربح	ارتباط ربح الممول في جميع الصيغ والأساليب التي تقوم عليها بالملكية والمشاركة في نتائج العمليات الإستثمارية	يقوم الربح في الصيغ الربوية على الوساطة الاستغلالية بين المستثمرين وجهات الفاضل المالي، ولا تربط الزيادة بالنتيجة الربحية للمشروع
العدالة التمويلية	ارتباط التمويل الاسلامي بالتوزيع التوازني للثروة، لذلك يوجه هذا التمويل لمحدودي الدخل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون شروط مجحفة ولا ضمانات مرهقة وهو ما يساهم في العدالة وتكافؤ الفرص في الحصول على التمويل	يوجه هذا التمويل إلى الأغنياء، ومؤسساته هي بنوك للأغنياء وأصحاب الأملاك التي تكون محلا للرهون والضمانات وبالتالي لا يساهم في العدالة ويزيد الفوارق.
صيغ التمويل	تنوع الصيغ التمويلية والتي تلبي حاجات كافة طبقات المجتمع مع موافقتها للشريعة الاسلامية	تستخدم في التمويل التقليدي صيغة واحدة للتعامل مع مختلف العملاء وهي القرض بفائدة مهما اختلفت مسمياتها
النتائج البعيدة	يساهم في تقوية الروابط الاجتماعية من خلال صيغ التمويل المختلفة، فهو اقتصاد	تكديس الثروات والنمو غير المتوازن في قطاعات الاقتصاد

	حقيقي قائم على التعامل في السلع	
لايشترط ذلك في التمويل التقليدي	في هذا النوع من التمويل يكون للعمل تأثير في إنماء المال الممول	ارتباط العمل بالتمويل
علاقة دائن بمدين بالإضافة إلى الارتباط الضعيف المؤقت، وفي ظل هذا التمويل لاتراعي ظروف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدينة وبالتالي الحجز على الرهن	العلاقة الناشئة بين الطرفين علاقة مشاركة ومتاجرة تتميز بالارتباط القوي والمستمر، بالإضافة إلى أنه في ظل هذا التمويل تراعي ظروف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعسرة	العلاقة مع العملاء

المصدر: دراجي كريمو، بن علال الهاشمي، دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، يومي 17 و18 ديسمبر 2019م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-الجزائر-، ص437.

الملحق رقم (02): مربع كالدور.



الملحق رقم (03): مقارنة بين الصكوك الإسلامية والأسهم والسندات.

البيان	السندات	الاسهم	الصكوك الاسلامية
تاريخ التطبيق	1600	1600	1990
طبيعة العلاقة	مديونية(قرض)	ملكية حصة شائعة	ملكية حصة شائعة من
التعاقدية		من الأصول	الأصول
مصدر العائد	سعر الفائدة	العائد من الاستثمار	العائد من الاستثمار
القابلية للتداول	قابلة للتداول ' وتداول السند لا يعني نقل الملكية بالحصة ' بل بالمبلغ النقدي	قابلة للتداول	قابلية للتداول مع مراعاة حالة الموجودات ' حيث يعد الصك دليلا على نقل الملكية في عمليتي الشراء والبيع) باستثناء صكوك البيوع لا تداول)
المدة الزمنية	مؤقتة	دائمة	مؤقتة
درجة المخاطرة	منخفضة	مرتفعة	يعتمد على الاستثمار
القيد المحاسبي	تظهر في الميزانية	تظهر في الميزانية	خارج الميزانية

المصدر: نزار سناء، دور آلية التوزيع المصرفي والتصكيك الإسلامي في سوق رأس المال، دراسة مقدمة لنسب شهادة دكتوراه
الطور الثالث (LMD) في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية قسم العلوم الاقتصادية، كلية
العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2016/2015، ص ص 117، 118.

الملحق رقم (04): بعض صيغ التمويل الإسلامية المستخدمة في النظام المصرفي السوداني.

1- المرابحة:

المرابحة في اللغة من الربح بمعنى الزيادة والنماء واصطلاحا هو بيع بمثل رأس المال المبيع مع زيادة ربح معلوم. ويشترط فيها أم يكون رأس المال معلوما وأن يكون العقد خاليا من الربا.

بيع المرابحة للأمر بالشراء:

وهو البيع الذي يتفاوض ويتفق فيه شخصان أو أكثر ثم يتواعدان على تنفيذ الاتفاق الذي يطلب بموجبه الأمر من المأمور شراء سلعة معينة أو موصوفة ثم يعده بشراء هذه السلعة وتربحه فيها على أن يعقدا على ذلك بيعا جديدا.

2- المشاركة

وهو عقد بين شخصين فأكثر على أن يكون الأصل والربح بينهما ويتشاركان في الربح والخسارة بنفس نسب المساهمة في رأس المال. وذلك وفقا للضوابط الشرعية والخاصة بأهلية الشركاء ومعلومية رأس المال والنص على نسب توزيع الأرباح وغيرها.

3- المضاربة

المضاربة لغة هي الضرب وهي السير في الأرض لطلب الرزق واصطلاحا تعني أن يدفع رب المال إلى المضارب مالا يتجر فيه ويكون الربح مشتركا بينهما بحسب ما يشترطان على أن تكون الوضعية (الخسارة) على رأس المال. ولا يتحمل المضارب شيئا من الخسارة إلا إذا ثبت أنه قد تعدى على رأس المال أو قصر. وقد اتفق علماء الأمة على جواز المضاربة واستدلوا على ذلك بأدلة من القرآن الكريم والسنة والإجماع والقياس. وتتقسم المضاربة إلى: مضاربة مطلقة ومضاربة مقيدة.

4- الاستصناع

هو عقد على بيع الزمة يشترط فيه العمل على وجه مخصوص. ويشترط في صحته أن يكون المعقود عليه معلوما (الجنس والنوع) ومما يجري به التعامل ويكون العمل والمادة من الصانع مع تحديد أجل تسليمه.

5- المقابولة

عقد يتعهد أحد الطرفين بمقتضاه أن يصنع شيئاً أو يؤدي عملاً مباحاً شرعاً لقاء مقابل يتعهد به الطرف الآخر على أن يكون عقد المقابولة مكتوباً وليس شفاهة مع وصف المحل والنوع والمقدرة والطريقة والمدة.

6- بيع السلم أو بيع السلف (شراء بتسليم مؤجل)

وهو بيع أجل بعاجل وهو بيع يتقدم فيه الثمن ويسمى رأس المال وتتأخر فيه السلعة لأجل معين وتسمى المسلم فيه. وهو بيع موصوف بالذمة وعقد تنموي يستخدم في مجال التمويل الزراعي والصناعي وكل الأنشطة الإنتاجية.

7- الإجارة

في هذه الصيغة يمكن أن يحصل الشخص على أصل إنتاجي معين بمبلغ معين خلال فترة محددة. ويمكن في هذه العملية الاتفاق بين البنك والشريك على أن يتم توزيع جزء من العائد بينهما ويحتفظ بالباقي على أساس أن يكون للشريك الحق في ملكية الأصل الإنتاجي، إذ أن الجزء المحتفظ به يعتبر قسطاً لسداد حصة البنك، وتعرف هذه الحالة الأخيرة - بالمشاركة المنتهية بالتمليك - والبعض يدخل المزارعة والمقابولة ضمن هذه الصيغة ويعتبرها صيغتين منهن.

8- الجعالة

وهي عبارة عن أجر يدفع مقابل مزاوله خدمة معينة تتطابق مع شروط العقد المتفق عليه بين الطرفين كالأجر المدفوع للعمليات الاستشارية وتوظيف الموارد.

9- المزارعة والمساقاة

وهي عقد على الزرع ببعض الخارج من الأرض أو هي الشركة من الزرع وهي معاملة العامل في الأرض ببعض ما يخرج منها على أن يكون البذر من المالك أو هي دفع الأرض إلى من يزرعها أو يعمل عليها والزرع بينهما.

الملحق رقم (05): نشاط الصكوك في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

2010	2009	2008	2007	
34	34	28	19	عدد الصكوك المدرجة
34	34	28	21	عدد شهادات المدرجة
14,285,463	64,712,836	251,008,905	9,405,825,010	عدد الأسهم المتداوله
635,340	4,228,900	4,977,907	2,717,193	عدد الشهادات المتداوله
2,184,391	3,417,714	2,421,065	2,016,530	عدد الشهادات المتداوله (الشهادات -)
2,819,731	7,645,614	7,398,962	4,733,723	نسبة الصكوك المتداوله في قطاع الصكوك إلى إجمالي %
22.6	55	67	57	نسبة الصكوك المتداوله في قطاع شهادات إلى إجمالي %
77.6	45	33	43	حجم التداول في قطاعات الأسهم
96,346,404.59	245,618,252.9	472,482,032.46	600,574,931.73	حجم التداول في قطاع الصكوك الاستثمارية
6,347,304.71	154,776,952.26	123,467,855.44	130,346,436.52	حجم التداول في قطاع شهادات شهيده
1,65,460,830.41	1,836,256,754.13	1,283,235,065.02	1,058,597,776.77	نسبة حجم التداول في قطاعات الأسهم إلى إجمالي حجم %
1,283,154,159.71	2,246,652,029.30	1,579,185,964.92	1,795,636,654.00	نسبة حجم التداول في قطاع الصكوك إلى إجمالي حجم %
7.45	16.93	25.14	33.37	نسبة حجم التداول في قطاع الصكوك إلى إجمالي حجم %
1.30	7.33	6.57	7.24	نسبة حجم التداول في قطاع شهادات شهيده إلى إجمالي حجم %
91.27	81.74	68.29	59.38	عدد العقود المنفذة في قطاعات الأسهم
497	1,819	2,572	2,794	عدد العقود المنفذة في قطاع الصكوك
136	396	438	457	عدد العقود المنفذة في قطاع شهيده
3,212	6,966	6,208	3,764	نسبة قطاعات الأسهم من عدد العقود المنفذة %
3,545	8,089	8,569	7,195	نسبة قطاع الصكوك استثمارية من عدد العقود المنفذة %
12.9	22.5	33.5	36.8	نسبة قطاع شهيده من عدد العقود المنفذة %
3.53	4.77	5.1	6.35	نسبة قطاع شهيده من عدد العقود المنفذة %
93.6	72.65	61.37	62.3	

الملحق رقم (06): تطورات البطالة في السودان من 2008-2017م

السنوات	معدل البطالة%
2008	20,22
2009	17,32
2010	17,76
2011	18,25
2012	22,55
2013	19,27
2014	19,50
2015	21,60
2016	20,60
2017	19,60

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على:

عمان شرعان، البطالة في السودان وأثرها على المجتمع المحلي للفترة (2008-2017)، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، العدد الثالث، ماي 2019، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، ص 112.

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

دور المالية الإسلامية في دعم الاستقرار الاقتصادي

(دراسة حالة السودان للفترة من 2003-2018م)

تحت إشراف: د.شرون عز الدين

من إعداد الطالبة: بن النية أحلام

السنة الجامعية 2020/2019

مدخل

. حققت المالية الإسلامية انجازات واعدة، لتوفر لهم البديل المناسب عن المالية التقليدية التي لا تتوافق تعاملاتها مع الشريعة الإسلامية، فالتمويل الإسلامي يتضمن أدوات عديدة تمكنه من تحقيق الاستقرار الاقتصادي بوجود بعض العوامل الذاتية فيه وتحوله دون تعرضه للتقلبات الاقتصادية الحادة التي نجدها في الاقتصاد الرأسمالي، كاستبعاد الربا في النشاط الاقتصادي، وقيام الاستثمار على مبدأ المشاركة في الغرم بالغنم، وتطبيق ضوابط متعلقة باستخدام الموارد الاقتصادية التي تعمل على دعم الاستقرار في النشاط الاقتصادي. ومن الدول التي انتهجت النظام المالي الإسلامي هي دولة السودان التي اهتمت كثيرا بالصناعة المالية الإسلامية، من خلال الأدوات التي قدمتها المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في سوق الخرطوم للأوراق المالية الإسلامية بهدف دعم استقرارها الاقتصادي .

طرح الإشكالية

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الرئيسي التالي:

ما الدور الذي تلعبه المالية الإسلامية في دعم
الاستقرار الاقتصادي؟

الأسئلة الفرعية

كيف يمكن لمنتجات
المالية الإسلامية أن
تدعم الاستقرار
الاقتصادي؟

ما مفهوم التمويل
الإسلامي والاستقرار
الاقتصادي؟

ما واقع التمويل
الإسلامي في
السودان؟

الفرضيات

- لمعالجة إشكالية البحث ولأجل بلوغ الأهداف المسطرة اعتمادنا على الفرضيات التالية:

الفرضية 1: التمويل الإسلامي عبارة عن أدوات وعمليات تحكمها ضوابط الشريعة الإسلامية في تعاملاتها أما الاستقرار الاقتصادي أي وقوع الاقتصاد في حالة استقرار دون أزمات.

الفرضية 3: تعتبر تجربة السودان في التمويل الإسلامي تجربة ناجحة باعتبارها من الدول الإسلامية التي طبقت المنهج الإسلامي بالكامل.

الفرضية 2: تستطيع منتجات المالية الإسلامية أن تدعم الاستقرار الاقتصادي وذلك بتطبيق أدواتها حسب الضوابط الشرعية.

الفصل الأول

الإطار النظري للمالية الإسلامية والاستقرار الاقتصادي

المبحث الأول: مفاهيم
عامة حول التمويل
الإسلامي والاستقرار
الاقتصادي

المبحث الثاني:
دعم المالية
الإسلامية
الاستقرار
الاقتصادي

المبحث الثالث:
الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي لتجربة المالية الإسلامية في دعم الاستقرار الاقتصادي في السودان

المبحث الأول:
واقع التمويل
الإسلامي في
السودان

المبحث الثاني:

أدوات المالية الإسلامية
المطبقة في السودان

المبحث الثالث: دعم
أدوات المالية مؤشرات
الاستقرار الاقتصادي
في السودان

نتائج الدراسة

من النتائج المتوصل اليها ما يلي :

- 1- تؤكد الدراسة أن المالية الإسلامية لعبت دورا مهما في دعم الاستقرار الاقتصادي كونها متميزة عن المالية التقليدية فمبادئه تصب في مجملها عن تحقيق العدالة وتقاسم الربح والخسارة، واستبعاد الربا أخذا وعطاء، حيث تعمل بشكل رئيسي بقاعدة الغرم بالغنم، وتعتمد على الربح بدل الفائدة.
- 2_ ساهمت الصكوك الإسلامية والمصارف الإسلامية بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي، كون الصكوك الإسلامية قامت بتمويل مشاريع البنى التحتية والتنمية كونها تلبي احتياجات الدولة بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام، والمصارف الإسلامية من خلال ما تقدمه من معاملات وتسهيلات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عن طريق التعامل بالصيغ التمويل الإسلامي.
- 3_ التمويل الإسلامي علاج لظاهرة التضخم والبطالة، من خلال تحريم الربا على الفوائد والودائع، وتوفير مناصب الشغل من خلال ما تقدمه أدوات المالية الإسلامية كونها تحقق رغبات كل من المستثمرين والمدخرين، وقيام المصارف الإسلامية على تحريض المسلم على العمل بالأدوات والأساليب التي تستخدمها.

نتائج الدراسة

4_ تأثرت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في السودان بالأزمة المالية العالمية وانفصال جنوب السودان بالشكل كبير، ورغم هذه الظروف اعتبرت تجربة ناجحة.

حققت التجربة السودانية نجاحا في التمويل الإسلامي ودعمها للاستقرار الاقتصادي، كونها طبقت المالية الإسلامية بالشكل الكلي.

5- عملت المصارف السودانية على تطبيق المراجعة بالدرجة الأولى وذلك لسهولة العمل بها وخوفها من المخاطر.

التوصيات

- 1- الاهتمام بالدراسات والأبحاث الحاصلة في مجال التمويل الإسلامي التي عملت على دعم الاستقرار الاقتصادي.
- 2- قيام السلطات بدعم وتقديم تسهيلات للصكوك الإسلامية والمصارف الإسلامية كونها أثرت بالإيجاب على الاستقرار الاقتصادي.
- 3- العمل على تطبيق جميع صيغ التمويل الإسلامي وعدم التركيز على المرابحة، واكتشافها مع متطلبات العصر الحديث.
- 4- تعميم الطريقة التي اتبعتها التجربة السودانية للانتقال من المالية التقليدية إلى المالية الإسلامية.
- 5- العمل على قيام مراكز بحثية تهتم بدراسة المؤشرات الاقتصادية الكلية للمساعدة على تحليل تطورات الاقتصاد في السودان.